المحتويـــات

الصفحـة

الفصل الثالث : القطاع الزراعي	1
نظرة عامة	1
الموارد الطبيعية في الدول العربية	2
الموارد الزراعية	2
الموارد المائية	6
التصحر	7
القوى العاملة في الزراعة	9
الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي	12
الإنتاج النباتي	12
الإنتاج الحيواني	14
الإنتاج السمكي	15
الإنتاجية الزراعية العربية	17
الواردات والصادرات الزراعية	18
هيكل الواردات والصادرات الزراعية	19
التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية	21
الاكتفاء الذاتي الغذائي	22
الفجوة الغذائية	23
الزراعة في المفاوضات الجديدة في منظمة التجارة العالمية	24
ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (1990 و2000-2003)	27
ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (1990 و 1995-2002)	28
تابع ملحق (2/3) : مساحة الأراضي المزروعة (بعل ومروي) في الدول العربية	29
ملحق (3/3) : الموارد المائية المتاحة واستخدامها في الزراعة في الدول العربية (2002)	30
ملحق (4/3) : المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية (2002)	31
ملحق (5/3) : إنتاجية العمالة الزراعية والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (1995 و2000-2002)	32
ملحق (6/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (1995و2000-2003)	33
ملحق (7/3) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (1995 و2000-2003)	34
ملحق (8/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (1995 و2000-2003)	35
ملحق (9/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية (1995 و2000-2002)	36
تابع ملحق (9/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية	37
ملحق (10/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1995و2000-2002)	38
تابع (10/2) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1995و2000-2002)	39
ملحق (11/3) : التجارة الزراعية العربية البينية	40
ملحق (12/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (1995و2000-2002)	41

الفصل الثالث

القطاع الزراعي

نظرة عامة

تحظى التنمية الزراعية بأولوية متقدمة في الجهود الإنمائية العربية، إذ يعتبر القطاع الزراعي في كثير من الدول العربية من أهم ميادين العمل ومصادر الدخل لشريحة كبيرة من السكان. هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وقد أفرزت التطورات على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة تحديات أمام المنتجات الزراعية أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية، وزوال المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية في أسواق الدول الصناعية، واهتمام الدول العربية بالاستحواذ على مكانة لائقة في الأسواق العالمية لتعظيم المنافع الاقتصادية، وزيادة الميزة التنافسية التي تتمتع بها المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2003 حوالي 66.2 مليار دولار أي بزيادة تقدر بنحو 6.3 في المائة عن مستواه في العام السابق، بينما كان متوسط الزيادة السنوية في ذلك الناتج حوالي 2.7 في المائة خلال الفترة 1995-2003، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية
(بالأسعار الجارية)

(مليون دولار)

	1995	2000	2001	2002	2003	معدل النمو السنوي % 2003-1995	معدل النمو % 2003-2002
الناتج المحلي الإجمالي	501469	675918	656135	662430	722920	4.6	9.1
الناتج الزراعي	53374	63413	64499	62305	66216	2.7	6.3
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	10.6	9.4	9.8	9.4	9.2		

المصدر: الملحق (1/2)

وتعزى الزيادة في الناتج الزراعي خلال عام 2003 إلى تطور أداء النشاط الزراعي لعدد من الدول الزراعية الرئيسية في مقدمتها المغرب بنسبة 38.3 في المائة والسودان بنسبة 17.7 في المائة، اللذين يمثل ناتجهما الزراعي حوالي 23 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2003.

وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة. وقد سجل الناتج الزراعي خلال عام 2003 بالمقارنة مع العام السابق تطورات متباينة، إذ حقق زيادة ملحوظة في غالبية الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية في مقدمتها المغرب وتونس والجزائر والسعودية والعراق وسورية واليمن ولبنان، وقد تراوحت تلك الزيادة بين 1 في المائة في السعودية و38.3 في المائة في المغرب. ويعود هذا التحسن في الأداء إلى الظروف المناخية المواتية وموسم الأمطار الجيد في بعض تلك الدول، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى تحرير الأسعار وإزالة القيود على التصدير، وتطبيق التقانة الزراعية الحديثة واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة حجم استثماراته في النشاط الزراعي. وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في مصر بنسبة 17.5 في المائة، ويعود سبب ذلك إلى التأثير السلبي لانخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

ومن جانب آخر، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2003 حوالي 228 دولاراً أي بنسبة زيادة قدرها 3.6 في المائة، بالمقارنة مع العام السابق. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2003، إذ يبلغ حوالي 631 دولاراً في الإمارات، ويتراوح بين 217 دولاراً و429 دولاراً في السودان ولبنان وتونس وسورية والعراق والمغرب والسعودية. كما يتراوح بين 159 دولاراً و186 دولاراً في مصر وعُمان وليبيا والجزائر، في حين يقل عن 100 دولار في كل من جيبوتي والأردن وموريتانيا وقطر والكويت واليمـن والبحـرين، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية في الدول العربية

الموارد الزراعية

تحظى الدول العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة، وتشكل الموارد الأرضية الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية حوالي خُمس المساحة الجغرافية البالغة حوالي 1419 مليون هكتار. وتتصف منطقة الدول العربية بقلة سقوط الأمطار فيها نظراً لوقوعها في بيئات جافة وشبه جافة وقاحلة، إذ لا يتجاوز معدل سقوط الأمطار 100 ملم في حوالي ثلثي المساحة الإجمالية، وهي عادة لا تصلح للزراعة المطرية باستثناء المنخفضات والوديان، في حين يتراوح سقوط الأمطار بين 200-300 ملم في حوالي 20 في المائة من المساحة الإجمالية وهي مناطق هامشية للزراعة المطرية.

وتتواجد ظاهرة اختلال التوازن بين السكان والموارد الزراعية في معظم الدول العربية باستثناء السودان والسعودية، مع التباين بين دولة وأخرى من حيث متوسط نصيب الفرد من جهة، ومن حيث إنتاجية الأراضي المروية أو تلك التي تعتمد على الأمطار من جهة أخرى. ويشير الملحق (2/3) إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الدول العربية لمستوى يصعب معه، في ظل مستوى الإنتاجية الزراعية الحالية، توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان.

وتتباين المساحة المزروعة اللازمة لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية السنوية للفرد طبقاً للعوامل المناخية والنظم الزراعية السائدة من تقليدية بدائية أو تقليدية محسنة أو حديثة، إذ تقدر بحوالي 0.4 هكتار (0.1 هكتار مروي و0.3 هكتار بعلي*) وهو ما يتجاوز المتوسط المتاح بنحو 55 في المائة. وفي ظل معدل النمو السكاني في الدول العربية البالغ في المتوسط نحو 2.4 في المائة سنوياً، فإن الأمر يتطلب توفير حوالي 2.8 مليون هكتار أراضي جديدة سنوياً للاستغلال الزراعي، إضافة إلى التوسع الرأسي.

وتقدر مساحة الأراضي الزراعية المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2002 بحوالي 68.5 مليون هكتار (أي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة)، ويُستغل من تلك المساحة حوالي 11.6 في المائة لزراعة المحاصيل الزراعية المستديمة، وحوالي 13.9 في المائة لزراعة المحاصيل الموسمية المروية، وحوالي 49.2 في المائة لزراعة المحاصيل المطرية. في حين تمثل مساحة الأراضي الزراعية التي تترك دون استغلال حوالي 25.3 في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي.

وتقدر كميات الأمطار التي تتساقط في الدول العربية بنحو 2282 مليار م^3 في السنة، وتتفاوت هذه الكميات بين المناطق في الدول العربية، إذ يستحوذ الإقليم الأوسط[1] على نحو 57 في المائة من تلك الكميات، يليه إقليم المغرب العربي[2] بنحو 26 في المائة ثم شبه الجزيرة العربية[3] بنحو 9 في المائة والمشرق العربي[4] بنحو 8 في المائة. وتمثل هذه الكميات حوالي 2 في المائة من إجمالي كميات الأمطار في العالم، كما تغطي أقل من نصف الاحتياجات المائية للأغراض الزراعية في الدول العربية.

وتتميز المنطقة العربية بتنوعها المناخي والبيئي وهو ما يشكل أحد أبرز خصائصها الطبيعية حيث يسود المنطقة خمسة أقاليم مناخية رئيسية. إذ هنالك المناخ المتوسطي البحري المعتدل ويشمل سواحل الدول العربية المتوسطية حيث

---

* على أساس أن كل 3 هكتار مطري تعادل 1 هكتار مروي.

(1) السودان، الصومال، مصر وجيبوتي.

(2) المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا

(3) السعودية، عمان، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين واليمن

(4) سورية، الأردن، لبنان، فلسطين والعراق

الأمطار جيدة بوجه عام ويتجاوز معدلها السنوي 1000 ملم، والمناخ المتوسطي القاري وأمطاره متوسطة وتتراوح بين 600 ملم و 1000 ملم ويتركز في السهول الداخلية، والمناخ الجبلي ويتميز بالأمطار والثلوج الغزيرة ويغطي الجبال العالية في لبنان وسلسلة جبال الأطلس، والمناخ المداري الموسمي ذو الأمطار الصيفية والغزيرة ويمتد من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وسط وجنوب السودان والصومال، والمناخ شبه الجاف (100-300 ملم سنوياً) والجاف (أقل من 100 ملم سنوياً) وهو المناخ السائد في الجزء الأكبر من الدول العربية (حوالي 80 في المائة من المساحة الإجمالية)، حيث يتصف بارتفاع درجة الحرارة وتفاوتها بين الليل والنهار وشدة الجفاف وطول فترته وشدة الرياح وقلة الأمطار وندرتها مما يضعف الغطاء النباتي، الجدول رقم (2). وتنعكس خصائص المناخ الجاف على تكوين التربة وعلى بنيتها ومكوناتها الكيماوية والعضوية، إذ تتركز فيها الأملاح وبصفة خاصة في الطبقات السطحية نتيجة التبخر الشديد خلال فترة الجفاف والحرارة، فضلاً عن محدودية العناصر الغذائية كالآزوت والفسفور من جراء نقص المواد العضوية.

الجدول رقم (2)
المعدل السنوي لسقوط الأمطار في الأقاليم المناخية ومساحة الأراضي التي تغطيها في الدول العربية

الإقليم المناخي	المعدل السنوي للأمطار (ملم)	مساحة الأراضي (مليون هكتار)
المتوسطي البحري	أكثر من 1000	30-25
المتوسطي القاري	1000-600	100-75
المداري الموسمي	600-300	150-100
شبه الجاف	300-100	250-150
الجاف	أقل من 100	950-850

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ويساعد هذا التنوع المناخي على وجود تنوع بيولوجي في الدول العربية يتمثل في البيئة بشقيها الحيواني والنباتي، حيث توجد أقاليم الغابات، وأقاليم الزراعة الكثيفة والواسعة والهامشية، وأقاليم المراعي الطبيعية بدرجاتها المتفاوتة. كما يُبرز هذا التنوع أهمية توزيع زراعة المحاصيل على المناطق المختلفة، وأهمية اختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي للاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج في كل منطقة.

وتمثل مساحة المراعي في عام 2002 حوالي 28.1 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وهي تساهم في توفير نحو 39 في المائة من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية، وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية مثل السودان والعراق لتصل إلى 85 و90 في المائة على التوالي. وتعتبر إنتاجية المراعي ضعيفة في الدول العربية عند

مقارنتها بمثيلاتها في بعض الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي 20 في المائة من إنتاجية المراعي في الدول المتقدمة وحوالي 30 في المائة من إنتاجية المراعي في الدول النامية. ويعود ذلك إلى عدم كفاية الخطط الرعوية الواضحة، وضعف الإدارة والممارسات الخاطئة لمربي الماشية كالرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة، وبالتالي ضعف الكتلة الهوائية النباتية وانخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، بالإضافة إلى إضعاف أو زوال النباتات الرعوية الجيدة.

وتتمثل محاور تطوير وتجديد المراعي في تحسين النظام الرعوي وتطوير المراعي الطبيعية، والتوسع في زراعة الشجيرات الرعوية العلفية، وفي تطبيق الدورات الرعوية والتي يتم من خلالها تحديد مناطق ومواسم الرعي، ونوع وحمولة الحيوانات المسموح بها، وإصدار التشريعات لحماية المراعي من التجاوزات.

تغطي الغابات حوالي 6 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية، التي تحدد مؤشرها بنسبة 20 في المائة من المساحة الإجمالية لكل دولة. ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين، إذ تغطي حوالي 13 في المائة من إجمالي مساحة السودان والصومال ومصر وجيبوتي وأقل من 1 في المائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الجزيرة العربية، كما يتركز أكثر من 95 في المائة من مساحة الغابات العربية في خمس دول عربية هي السودان (69 في المائة)، والمغرب (9.7 في المائة)، والصومال (9.6 في المائة)، والجزائر (4.5 في المائة) والسعودية (2.9 في المائة). وتتعرض الغابات إلى كثير من الانتهاكات والتعديات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والأمراض. وكمحصلة لهذه العوامل فقد انحسرت مساحة الغابات في بعض الدول مثل السودان وموريتانيا، كما تراجعت خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي. وقد تراجعت مساحة الغابات خلال العقود الثلاثة الماضية بما يقارب 39 مليون هكتار أي بخسارة سنوية تقدر بنحو 1.3 مليون هكتار.

وتراجعت إنتاجية الغابات في وحدة المساحة من حوالي 100 طن/هكتار في الغابة مكتملة النمو إلى حوالي 1 طن/هكتار في المناطق التي بلغ التراجع فيها مرحلة متقدمة. ومن الآثار السلبية لانحسار الغابات اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والإخلال بالنظم الحيوية وبالدورة الهيدرولوجية وبنظم التربة الطبيعية والمناخ، هذا فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنشأ جراء حرمان الناس من مصادر رزقهم وفرص عملهم.

إن المحافظة على الغابات وتطويرها يتطلب حملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتطوير الغابات الطبيعية، والتوسع في زراعة الأشجار من الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتكيف مع الظروف المناخية، ومنع الرعي في مراحل التشجير. هذا، إلى جانب التركيز على التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية الأرض المزروعة، واستصلاح المزيد من

الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات، والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية الريفية بعناصرها وأنشطتها المختلفة وبرامج حماية وتطوير الغابات.

الموارد المائية

تتسم المنطقة العربية بندرة مواردها المائية نظراً لوقوع الجزء الأكبر من مساحتها في المناطق الجافة وشبه الجافة، بالإضافة إلى التذبذب والتوزيع غير المنتظم للأمطار في معظم أجزائها. ويزيد من حدة هذه الندرة الارتفاع المتواصل في نسبة السحب من مخزون المياه تحت ضغط النمو الديمغرافي والاقتصادي في الدول العربية. وتعتبر الأنهار المصدر الرئيسي للمياه السطحية العربية، إذ تتواجد في 12 دولة عربية، تليها العيون والأودية والأنهار الموسمية. ويقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتاحة بحوالي 191 مليار م^3 في السنة، ويتوفر حوالي ثلث تلك الكميات من داخل الوطن العربي في حين يتم الحصول على باقي الكميات من الأحواض المائية المشتركة مع مجموعة من الدول المجاورة.

وتشمل المياه الجوفية في الدول العربية نوعين من المياه، الأول وهو المتجدد وتتم تغذيته بواسطة الأمطار أو الترسبات الناتجة عن جريان مياه الأنهار والسيول وهي ذات أعماق متوسطة، والثاني وهو غير المتجدد ويوجد في أحواض مائية جوفية عميقة، ويرجع مخزونها المائي إلى العصور الجيولوجية القديمة وتنتشر في إقليم الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية وبادية الشام. ويقدر المخزون الجوفي من المياه العذبة في الدول العربية بحوالي 7734 مليار م^3، كما يقدر إجمالي الموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة في مياه التحلية والصرف الزراعي المتاحة بحوالي 13.4 مليار م^3 سنوياً في المتوسط، منها حوالي 5 مليار م^3 ناتجة عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

ويبلغ معدل التغذية السنوي للمياه الجوفية حوالي 49.4 مليار م^3 موزعة بين الأقاليم المختلفة، كما يقدر المتاح للاستغلال بحوالي 35 مليار م^3 في السنة. ويتواجد أكبر مخزون من المياه الجوفية في الإقليم الأوسط (83.2 في المائة)، في حين يمثل مخزون المياه الجوفية المتجدد في إقليمي المغرب العربي والأوسط حوالي 65.6 في المائة.

ويقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المستخدمة في الزراعة بحوالي 169 مليار م^3 سنوياً يستخدم حوالي 87 في المائة منها في الري السطحي التقليدي الذي يتسم بالإسراف في كميات المياه المستعملة. ويقدر إجمالي الموارد المائية التي تذهب هدراً جراء هذا الأسلوب بحوالي 91 مليار م^3 سنوياً، أي أن كفاءة الري السطحي الشائع في الدول العربية، والذي يمثل حوالي 76 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية المروية، لا تتعدى 38 في المائة من إجمالي كميات الموارد المائية المستخدمة في الري السطحي، الملحق (3/3). وينجم عن الري السطحي مشاكل عدة تتمثل في ارتفاع

مستوى الماء الأرضي، والتملح، واستنزاف بعض العناصر الغذائية في التربة، وتأخر النضج الثمري في بعض المحاصيل الزراعية كالقطن، وانخفاض العائد من المياه، وتدني إنتاجية الأرض.

الجدول رقم (3)
المياه الجوفية في الدول العربية

(مليار متر مكعب)

الإقليم	المخزون	النسبة المئوية	المخزون المتجدد	النسبة المئوية	المتاح للاستغلال	النسبة المئوية
المشرق العربي	13.3	0.2	8.8	17.8	6.6	18.8
شبه الجزيرة العربية	361.6	4.7	8.2	16.6	4.7	13.4
الأوسط	6439.0	83.2	20.4	41.3	8.8	25.1
المغرب العربي	920.0	11.9	12.0	24.3	15.0	42.7
الإجمالي	**7733.9**	**100.0**	**49.4**	**100.0**	**35.1**	**100.0**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ويعتبر الإسراف في استخدام مياه الري أحد أسباب ضعف كفاءة الري الزراعي نظراً لعدم التقيد بالمقننات المائية، وقصور طرق الري التقليدي، حيث يتم تسرب المياه وتبخرها في الأقنية الترابية المكشوفة، ونمو النباتات المائية والطحالب، وغياب التنسيق الجماعي التعاوني بين المزارعين، هذا إلى جانب زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.

إن تعزيز الأمن المائي العربي، وتطوير الموارد المائية وترشيد استخداماتها وتحسين كفاءة الري الزراعي، يتطلب وضع استراتيجية مائية عربية متكاملة تركز على محاور عدة تتمثل في تطوير ودعم البحوث والدراسات الخاصة بتقانات مصادر المياه والري التكميلي، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، وتعزيز استخدام تقانات مصادر المياه، وإجراء البحوث التطبيقية المتكاملة لطرق الري الحديثة، وتحديث البنى الأساسية لشبكات الري ونظم وشبكات الصرف. بالإضافة إلى بلورة سياسات مائية للحفاظ على الموارد المائية العربية، وإنشاء مركز عربي للدراسات والبحوث والمعلومات المائية، وإعداد المخططات والخرائط المائية، والاهتمام بتطوير قدرات الموارد البشرية.

التصحر

تعد ظاهرة التصحر من المشاكل الهامة ذات الآثار السلبية على جهود ونتائج التنمية في عدد كبير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية التي تقع أصلاً تحت ظروف مناخية جافة وشبه جافة. وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتكثيف غير المرشد في استثمار الأراضي،

وسوء استغلال الموارد البيئية، وغياب ضوابط صيانة وحماية التربة. وتعزى ظاهرة التصحر في الدول العربية إلى عدد من العوامل والتي تتمثل في تدني مستويات استغلال مصادر المياه السطحية وانخفاض كفاءة استخدامها وتدهور نوعيتها، وتقلص مساحات الغابات والمراعي وتدني إنتاجيتها، وتدني خصوبة التربة في الأراضي الجافة وفي تركيبتها، وزيادة حدة الانجراف المائي والتعرية وانتشار الكثبان الرملية.

وقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي المتصحرة في الدول العربية عام 2002 حوالي 9.7 مليون كم^2، أي حوالي 68.1 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، يتركز معظمها في إقليم المغرب العربي (49.0 في المائة) يليه شبه الجزيرة العربية (29.7 في المائة) ثم الأوسط (18.6 في المائة) والمشرق العربي (2.7 في المائة). وتتفاوت تلك المساحات من دولة لأخرى في كل من الأقاليم المذكورة، إذ تتصدر ليبيا مجموعة دول المغرب العربي بالنسبة لمساحة أراضيها، تليها مصر في مجموعة دول الإقليم الأوسط، والأردن في إقليم المشرق العربي. وتبلغ المساحات المتصحرة أقصاها في كل من الإمارات وقطر والكويت والبحرين في إقليم شبه الجزيرة العربية، الملحق (4/3).

وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2.8 مليون كم^2 أي بنسبة 19.5 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، يتركز معظمها في إقليم حوض النيل (40.4 في المائة) يليه إقليم المغرب العربي (36.4 في المائة) ثم إقليم المشرق العربي (13.0 في المائة) وإقليم شبه الجزيرة العربية (10.2 في المائة).

وقد نتج عن التصحر مجموعة من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية تمثلت في تقلص التنوع الحيوي، وزحف الرمال، وانخفاض إنتاجية الأنظمة البيئية الطبيعية والزراعية وارتباط ذلك بتدهور البيئة الزراعية والرعوية، وبالتالي انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن.

وقد تنبهت معظم الدول العربية منذ الثمانينات لظاهرة التصحر، إذ ركزت على حماية وصيانة مواردها الطبيعية، وتنفيذ عدد من مشاريع التنمية المتكاملة في المناطق الجافة وشبه الجافة بغرض تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء قواعد معلومات لحصر وتصنيف الأراضي لاستخداماتها المختلفة، واستصلاح الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات، وتنفيذ عدد من الدراسات العلمية والبحثية لرفد جهود مكافحة التصحر، إلا أن هذه الجهود، بالرغم من أهميتها، لم ترق بعد إلى مستوى التهديد الذي تواجهه البيئة والاقتصاد.

ومن أهم الأنشطة المشتركة التي تسهم في معالجة مشكلة التصحر المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي ومراقبة التصحر وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وتعزيز مستوى التنسيق وتبادل المعلومات، وحماية الغابات ومنع قطع الأشجار بصورة عشوائية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير الملائمة، وترشيد الرعي واستخدام الموارد المائية ونشر وتعميق الوعي البيئي، وإنشاء مؤسسات تعنى بالمحافظة على البيئة.

القوى العاملة في الزراعة

يقدر عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2002 بحوالي 136.3 مليون نسمة أي نحو 46.2 في المائة من عدد السكان بالمقارنة مع حوالي 49.2 في المائة عام 1995. ويعود انخفاض نسبة السكان الريفيين إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب ضعف مستوى الخدمات الأساسية وضعف فرص العمل وتدني مستوى المعيشة في الريف. وتمثل هذه الهجرة أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي إذ تلحق الضرر بالأراضي الزراعية، كما أنها تزيد الضغط على المرافق والخدمات في المدن، إلى جانب الضغوط على سوق العمل، وزيادة معدلات البطالة وانتشار الأعمال الهامشية غير المنتجة. وتقدر القوة البشرية الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة، بحوالي 46 مليون نسمة أي حوالي 49 في المائة من إجمالي عدد السكان الزراعيين خلال عام 2002 أي بعبارة أخرى أن هناك قوى عاملة زراعية منتجة اقتصادياً، وأخرى عاطلة وغير مساهمة في النشاط الاقتصادي الزراعي على الرغم من إمكانيتها لتحقيق ذلك. كما يلاحظ أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأقل بالمقارنة مع الدول النامية والصناعية إذ تقدر بحوالي 36.8 في المائة أي حوالي 34.6 مليون نسمة، كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة
اقتصاديا في الزراعة لعام 2002

(مليون نسمة)

	السكان الزراعيون (1)	القوى العاملة في كافة القطاعات (2)	القوى العاملة في القطاع الزراعي (3)	نسبة (3) إلى (2) %	نسبة (3) إلى (1) %
الدول العربية	94.1	109.7	34.6	31.7	36.8
الدول النامية	2494.6	2375.4	1288.0	54.2	51.6
الدول الصناعية	93.8	661.2	45.3	6.9	48.3

المصدر: الكتاب السنوي للإنتاج، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2003، والملحق (5/3).

وتشير التقديرات إلى أن عدد العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي يبلغ حوالي 48 مليون عامل. ويدل هذا على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها، وهي تزداد اتساعاً طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي فرص العمل.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة لأخرى. إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من الصومال وجيبوتي والسودان وموريتانيا، وتقل عن 50 في المائة في اليمن. وتتراوح هذه النسبة بين 27 في المائة و35 في المائة في كل من سورية ومصر والمغرب وعُمان، وتنخفض إلى 23.9 في المائة في تونس و23.8 في المائة في الجزائر. وتقل هذه النسبة في الدول العربية الأخرى إذ تبلغ حوالي 10.7 في المائة في الأردن و9.2 في المائة في العراق و5.3 في المائة في ليبيا، وتتراوح بين 4.4 في المائة وأقل من 1 في المائة في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية المحدودة.

وينخفض دخل العامل الزراعي في الدول العربية مقارنة بمستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية بين حوالي 3-9 أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي. وقد بلغت إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية عام 2002 حوالي 8191 دولاراً أي بمعدل نمو سالب بلغ 3.7 في المائة، وتمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة. ويتسع التباين ويضيق، تبعاً لنوعية المحصول ودرجة مكننته، كما أن إنتاجية العمل في القطاع الزراعي هي أضعف من الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتتسم إنتاجية العامل الزراعي بالانخفاض في معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل مصر والمغرب والسودان وسورية والجزائر وتونس. وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية. ويعزى هذا التفاوت لمجموعة من العوامل، من أهمها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية، ومدى جودة هذه الأراضي، والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ومن الأبحاث والمعلومات والإرشاد. كما يؤثر على مستوى إنتاجية العامل العوامل المناخية والطبيعية غير المواتية، والخلل في السياسات الزراعية والسياسات السعرية، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لصغار المزارعين والسياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة، والضعف النسبي للاستثمار في الزراعة وما يترتب عليه من تدني استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والتوسع في الري الحديث.

وهناك مجالات متعددة في أكثر من ميدان لتوفير فرص العمل اللازمة لتشغيل الفائض من الموارد البشرية الزراعية في الدول العربية تتمثل في استغلال الموارد الأرضية والمائية غير المستغلة إذ تقدر مساحة الأراضي غير المستغلة ويمكن استغلالها في الزراعة بحوالي 78 مليون هكتار، وكذلك الحال بالنسبة للموارد المائية إذ أن كل نصف هكتار مروي إضافي يوفر فرصة عمل جديدة تضمن لشاغلها مصدر رزق دائم وبتكاليف معقولة مقارنة بتكاليف إيجاد فرص عمل جديدة في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى التكثيف الزراعي أي بزيادة وحدة المساحة إذ أن زراعة كثيفة في مساحة هكتار واحد تحتاج وسطياً ما بين 3-6 أضعاف العمالة التي يحتاج إليها هكتار واحد في الزراعة الواسعة.

الزراعة والمرأة العربية

يتسم معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في قطاع الزراعة بالارتفاع في الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية، لأن التقاليد والقيم المرعية بالأرياف تسمح للمرأة الريفية بالمساهمة في أنشطة هذا القطاع بدرجة أكبر مما هو متاح في القطاعات الأخرى. وتقدر مساهمتها في الوقت الحاضر بنحو 40 في المائة من الناتج الزراعي، كما أنها تشكل أكثر من نصف القوى العاملة في مجال الزراعة العربية. وتتميز معدلات نشاط المرأة في سوق العمل الزراعي في الدول العربية بارتفاعها في فئات السن الفتية، وتناقصها تدريجياً مع ارتفاع السن، إلا أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة إنخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في الفئة العمرية دون العشرين في عدد كبير من الدول العربية، وذلك بسبب تزايد إلتحاقهن بالمدارس من أجل مواصلة التعليم.

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها بالنسبة لمعدلات مساهمة المرأة في مجموع القوى العاملة النسائية في الزراعة. إذ ترتفع في الدول العربية التي يمثل القطاع الزراعي فيها نشاطاً أساسياً، حيث تتجاوز 80 في المائة في الصومال والسودان وموريتانيا، وتتراوح بين 15 في المائة و45 في المائة في مصر والمغرب واليمن وسورية والعراق. ويتركز عمل المرأة في الزراعة المطرية حيث تشارك في معظم العمليات الزراعية بدءاً من فلاحة الأرض حتى الحصاد وتسويق المحاصيل.

وتعتبر المرأة المنتج الحقيقي في المجال الزراعي في الريف في كثير من الدول العربية. إذ تقوم بكثير من الأعمال الإنتاجية المتقطعة الموسمية خلال مواسم عمل معينة، على الرغم من أن هذه الأعمال التي لا تحتسب ضمن حسابات الدخل لأنها لا تأخذ شكل ساعات عمل كاملة، كما تقوم المرأة أيضاً بأعمال هامة مثل تصنيع المنتجات الزراعية، ومنتجات الألبان، وتربية الدواجن.

وبالرغم من الدور الذي تقوم به المرأة الريفية في التنمية الزراعية في الدول العربية، إلا أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجهها، تتمثل في التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة لصالح الرجل، وتدني المستوى التعليمي، وتحكم العادات والتقاليد التي تحد من تعاملها مع الأجهزة والآلات الزراعية، وكذلك الصعوبات التي تعيق حصولها على القروض الائتمانية نظراً للشروط غير المرنة لمنح تلك القروض كتوفير الضمانات من أرض وعقار، ومحدودية حيازة الأراضي الزراعية، وكبر حجم الأسر الريفية مما يزيد من حجم مسؤولية رعاية وتنشئة أفراد الأسرة، وبالتالي عدم التفاعل مع البرامج التنموية لتطوير إمكانات وقدرات المرأة، إضافة إلى الزواج المبكر مما يحد من قدرتها على العطاء والإنتاج، وضعف دور المنظمات الأهلية العاملة في مجال النهوض بالمرأة، وعدم مواءمة برامج التدريب مع احتياجات التنمية الريفية المتكاملة.

إن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة يعتمد بدرجة كبيرة على درجة تأهيل المرأة وإكسابها المهارات الفنية اللازمة ودعمها بالخبرات، وتمكينها من امتلاك الموارد والتمويل اللازم للتوسع في الأنشطة الزراعية المدرة للدخل، بما يحقق لها ولأفراد الأسرة الدخل الكافي لتحسين ظروف معيشتهم. كما أن تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الزراعية يعتبر أمراً ملحاً نظراً لواقع الإنتاج الزراعي العربي، حيث تتعاظم التحديات في ظل المعدلات العالية لنمو السكان، وارتفاع مستويات المعيشة وتناقص سكان الريف بسبب الهجرة العالية إلى المدن وغيرها من العوامل الأخرى التي أدت إلى زيادة الطلب على الغذاء، ولم يقابلها زيادة متكافئة في إنتاج الغذاء، مما زاد من اختلال موازنة العرض والطلب على السلع الغذائية.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2003 زيادة بنسبة 3.6 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.1 في المائة. وتمثل المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب حوالي 68 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية، ويرجع الأداء الزراعي الجيد خلال العام المذكور، بالرغم من تراجع إنتاج الحبوب بنسبة 1.2 في المائة، نظراً لنمو الزراعة الموسمية المروية. وتدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية أنها قد سجلت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة 1.3 في المائة نظراً لتراجع الغلة بنسبة 5.9 في المائة، كما سجل إنتاج الشعير انخفاضاً بنسبة 9.5 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية والغلة بنسبة 2.2 في المائة و7.5 في المائة على التوالي. وشهدت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة إذ ارتفع إنتاج الذرة الشامية والذرة الرفيعة بنسبة 6 في المائة و21.9 في المائة، نظراً لارتفاع مستويات الغلة بنسبة 4.5 في المائة و6.3 في المائة على التوالي. وسجل إنتاج البذور الزيتية زيادة بنسبة 8.9 في المائة والخضار بنسبة 4.9 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 18.7 في المائة و4.7 في المائة، الشكل (1). وشهدت المحاصيل المطرية والمروية الأخرى تطورات متباينة، الملحق (6/3).

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2002 و2003

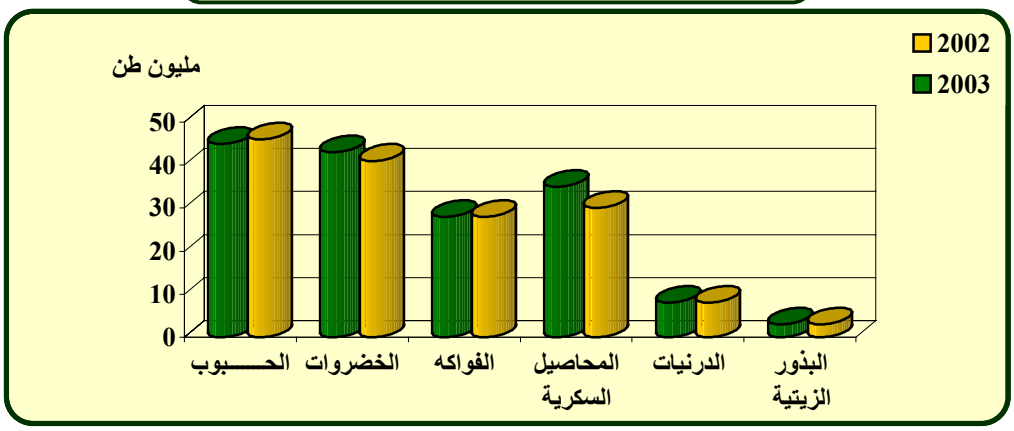

وتعود الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية إلى تحسن مستوى الغلة نظراً للتوسع في استخدام التقانة الإنتاجية الحديثة والتركيز على نشر الحزم التقنية الزراعية المتكاملة، والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية ومدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة، وتطبيق نتائج البحوث وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين.

الجدول رقم (5)
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2003

(نسبة منوية)

السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	1.2	6.4	- 7.1	البقوليات	-9.0	-4.8	-4.5
(القمح)	-1.3	4.9	- 5.9	البذور الزيتية	8.9	18.7	-8.3
(الشعير)	-9.5	- 2.2	- 7.5	الخضروات	4.9	4.7	0.2
(الذرة الشامية)	6.0	1.5	4.5	الفواكه	-0.3	-4.7	4.6
(الذرة الرفيعة)	2.4	14.7	10.7	الألياف	-2.5	-1.3	-1.2
الدرنيات	-4.4	2.8	- 7.0	المحاصيل السكرية	15.6	0.5	14.5

المصدر: الملحق (6/3).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد سجلت بعض التقدم في مجال التطوير التقني الزراعي، انعكس بصورة إيجابية على معدلات الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض المحاصيل في الزراعة المروية، وأيضاً في مجال التحسن الكمي والنوعي لبعض المنتجات الزراعية. كما شهد العقد الماضي خطوات هامة في مجال تحرير السياسات الزراعية في عدد من الدول العربية، مما كان له أثر ايجابي على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالقطن وقصب السكر والقمح. إلا أن محصلة الأداء تعكس قدراً كبيراً من القصور، إذ أن الزراعة العربية تعاني من معوقات مختلفة وفي مقدمتها ارتفاع نسبة الزراعة المطرية التي تشكل نحو 80 في المائة والتي لا زالت خارج دائرة التطوير بمختلف مجالاته، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البور وانخفاض الكثافة المحصولية، وضعف الاستفادة من مدخلات الإنتاج الزراعي الحديثة. في حين تتميز الزراعة المروية عموماً بقدرتها على الاستفادة من عدد كبير من المتغيرات الإنتاجية والتحكم فيها، وبثبات الإنتاج واستقراره، وارتفاع الإنتاجية ومعدل التكثيف المحصولي، وبقدرتها على استيعاب عمالة أكثر في وحدة المساحة.

إن تقلب الإنتاج الزراعي وعدم استقراره ينعكس سلباً على دخل المزارع والتجارة الزراعية والأمن الغذائي، كما يضفي أهمية بالغة على مواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء الزراعي من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية، وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ، والاستفادة من المنجزات التقنية الحديثة (الاستشعار عن بعد) لجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج للتخطيط الزراعي. وكذلك المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، وعدم زراعة الأراضي الهامشية إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقانة الحيوية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة.

الإنتاج الحيواني

شهد الإنتاج الحيواني في عام 2003 زيادة بنسبة 4 في المائة بالمقارنة مع عام 2002، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 3.2 في المائة والأغنام بنسبة 1.1 في المائة. وتتركز تلك الثروة في عدد من الدول العربية، وهي السودان ومصر وسورية والمغرب والصومال. ويرجع هذا التحسن في أعداد المواشي إلى اتساع المشاريع التي تنتهج أساليب التربية والإكثار الحديثة، والرعاية البيطرية المكثفة، وتعزيز الإرشاد في هذا المجال، هذا إلى جانب أثر السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال. ومن جانب آخر سجلت مختلف المنتجات الحيوانية خلال عام 2003 بالمقارنة مع عام 2002 زيادة تراوحت بين 6.7 في المائة في اللحوم البيضاء و3.9 في المائة في البيض، الملحق (7/3).

تتميز نظم تربية المواشي في الدول العربية بالتنوع والتفاوت من حيث أدائها ودرجة تطورها ومستوى تقنياتها، ومن حيث عائدها الاقتصادي وتأثيرها البيئي. وهي تتراوح بين نظام الرعي البدوي، وشبه البدوي والحيازات الزراعية التقليدية وبين نظم الإنتاج الحديثة المتخصصة والمكثفة والكبيرة. ويعتبر نظام الرعي، المتنقل البدوي وشبه البدوي، الأكثر انتشاراً في معظم الدول العربية، كما أنه أكثر تعقيداً حيث يصعب من خلاله حصر وتقييم إنتاج الثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية اللازمة مما يعرضها لكثير من الأمراض وبالتالي نفوق أعداد كبيرة منها في ظل الظروف المناخية والبيئية الصعبة.

وتنتشر نظم الإنتاج الكبير، المتخصص والمكثف والحديث في معظم الدول العربية على نطاق واسع في مجال تربية الدواجن. وحقق هذا النمط نتائج اقتصادية متميزة إذ ساهم في التخفيف من نسبة العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية في الدول العربية. وتمتاز هذه النظم بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية وبإمكاناتها التقنية المتطورة وكفاءتها التمويلية العالية واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وبالرغم من زيادة أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن تلك الزيادة لم تواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية مما انعكس على الإنتاجية والإنتاج، كما تراجع متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من تلك الأعداد من حوالي 0.280 رأس عام 1990 إلى حوالي 0.275 رأس عام 2003. وتتباين الدول العربية فيما بينها إذ سجل متوسط نصيب الفرد من تلك الأعداد زيادة في بعض الدول العربية، مثل مصر والسودان والسعودية. وبالمقابل انخفض هذا المتوسط في معظم الدول العربية، ويعود هذا الانخفاض إلى الظروف المناخية غير المواتية والجفاف مما نتج عنه خسارة كبيرة في إعداد الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة والإمكانات التنموية.

وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية جيدة، إذ يبلغ متوسط وزن الذبيحة حوالي 15 كغم. وبالرغم من أن الأبقار تحتل المركز الأهم في قطاع الثروة الحيوانية من حيث أعدادها وإنتاجها، إلا أن إنتاجيتها في الدول العربية من

اللحوم والألبان تعتبر متدنية إذ تعادل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا و20 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة ونحو 15 في المائة من مستواها في أوروبا.

إن تطوير موارد الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج يتطلب توفير التغذية الكافية والمتوازنة والمستديمة على مدار السنة على أسس علمية واقتصادية، وتحسين الرعاية الصحية، وتوفير الأمصال واللقاحات والأدوية، والبنية الأساسية البيطرية من وحدات بيطرية ثابتة ومتنقلة، وإعداد وتأهيل اليد العاملة الفنية الماهرة اللازمة لنظم التربية الحديثة، وتحسين الظروف البيئية للقطعان، وتحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب، وإكثار الأصناف ذات المردودية العالية التي تتكيف مع الظروف البيئية المحلية، وتطوير وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف.

الإنتاج السمكي

تتصف مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتعدد حيث السواحل البحرية التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كيلو متر، والأنهار العذبة التي يبلغ مجموع أطوالها حوالي 16.6 ألف كيلو متر، والخزانات والسدود والمسطحات المائية التي تقدر مساحتها بحوالي 9.3 مليون هكتار. ويقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8 مليون طن، ولا تتجاوز إمكانات الإنتاج السنوية لهذا المخزون حوالي 5 مليون طن سنوياً.

ويقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2003 بحوالي 3.4 مليون طن، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 1.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2002. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 43 في المائة من حجم المخزون وحوالي 68 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة. ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد في الدول العربية حوالي 8 كلغم مقابل 15 كغم للمتوسط العالمي. ويمثل الإنتاج من الصيد البحري حوالي 85 في المائة من إجمالي الإنتاج في الدول العربية، يليه الصيد من المياه الداخلية حوالي 12 في المائة، ثم الاستزراع السمكي حوالي 3 في المائة.

الشكل (2) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 1990 و1995 و2000-2003

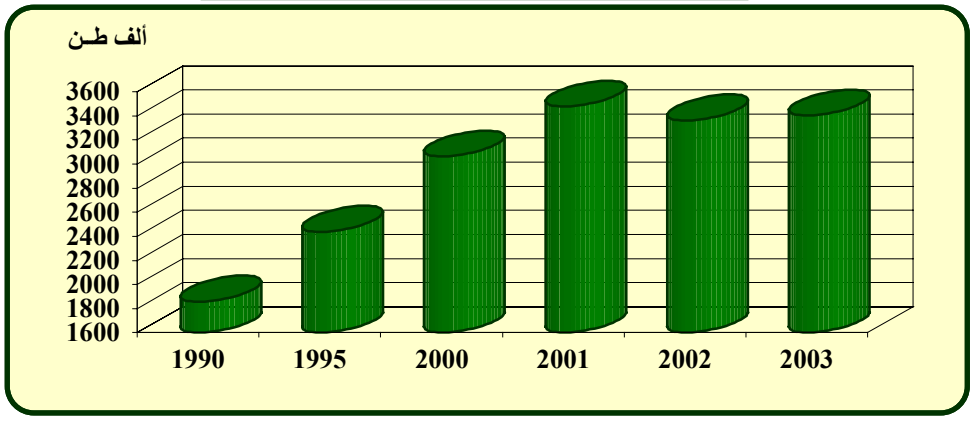

ويتفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية من دولة لأخرى، إذ يمثل إنتاج المغرب وموريتانيا التي تمتد سواحلهما البحرية على المحيط الأطلسي حوالي 48.5 في المائة من الإنتاج السمكي في الدول العربية. ويبلغ إنتاج الدول العربية المطلة على البحر المتوسط حوالي 1.1 مليون طن أي حوالي 31.3 في المائة من الإنتاج الكلي، ويمثل إنتاج دول الخليج العربي وبحر العرب حوالي 15.3 في المائة من الإنتاج السمكي العربي. يلي ذلك إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي إذ يشكل حوالي 4.9 في المائة من الإجمالي. وبالرغم من الزيادة التي تحققت في مجمل الإنتاج السمكي العربي إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في ثماني دول عربية تراوح بين 2.1 في المائة في الجزائر و33.3 في المائة في جيبوتي، الملحق (8/3).

الجدول رقم (6)
تطور الإنتاج السمكي في الدول العربية
1995 و2000 و2002 و2003

(ألف طن)

الإقليم	1995	2000	2002	2003	نسبة التغير السنوي % 2003-1995	نسبة التغير% 2003-2002
المحيط الأطلسي	1293.1	1459.2	1632.7	1650.4	3.1	1.1
الخليج العربي وبحر العرب	435.3	470.4	518.4	519.9	2.2	0.3
البحر المتوسط	641.3	989.7	1038.5	1064.8	6.5	2.5
البحر الأحمر والمحيط الهندي	67.3	142.7	171.4	167.3	12.1	2.4-
الإجمالي	**2437.0**	**3062.0**	**3361.0**	**3402.4**	**4.3**	**1.2**

المصدر: الملحق (8/3).

ويرجع الانخفاض في الطاقة الإنتاجية الممكنة، بالرغم من الموارد السمكية الغنية في الدول العربية، إلى عدد من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في الاعتماد على الأساليب والأدوات التقليدية البدائية، إذ تمثل حصيلة الصيد التقليدي حوالي 80 في المائة من الإنتاج السمكي العربي، بالإضافة إلى استنزاف المصائد نظراً لزيادة معدلات الصيد عن المستوى المسموح به، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصيادين، وضعف الكوادر الفنية العاملة في مجال الصيد، وغياب التنسيق بين الدول العربية في مجال الاستثمار المشترك وتنظيم استغلال الموارد المشتركة.

وتتمثل مجالات تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية في وضع القوانين المشجعة للاستثمار في هذا النشاط، وإقامة مشاريع الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة، ورفع كفاءة المصايد الطبيعية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد وتدريبها على التقانات الحديثة، ودعم محطات البحوث التطبيقية، وإيجاد قنوات تمويلية ميسرة لدعم صغار الصيادين لشراء المعدات والأدوات اللازمة لتطوير أعمالهم.

الإنتاجية الزراعية العربية

تشكل غلة الأرض المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي. ويعتبر نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر حيث أن 95 في المائة من الزراعة مروية، ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية سواءاً من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الاستراتيجية. ويوضح الجدول رقم (7) تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ يتبين أن تلك الإنتاجية لا زالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وبصفة خاصة المطرية منها. وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هناك مؤشرات تعكس بعض التطورات الإيجابية في هذه المعدلات خلال عامي 2002 و2003 في بعض المحاصيل كالخضروات والفواكه والألياف والمحاصيل السكرية، وتراوحت تلك الزيادة بين 4.5 في المائة و15.8 في المائة. وبمقارنة الإنتاجية خلال عام 2003 بمتوسط الفترة 1995–2003، حيث يضعف تأثير تذبذب الإنتاج الناتج عن التغيرات المناخية، يتضح أن الإنتاجية قد سجلت تطورات إيجابية لمختلف المجموعات المحصولية إذ تراوحت نسبة الزيادة بين 0.2 في الشمندر والبن والبقوليات و4.7 في المائة في الفواكه، الملحق (6/3). ويرجع التحسن في إنتاجية بعض المحاصيل إلى استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للأمراض والجفاف، واستخدام وسائل الري الحديثة، وتكثيف الإرشاد الزراعي، والتوسع في استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة ومكننة زراعية، إذ بلغت حصة الهكتار من الأسمدة الكيماوية في الدول العربية عام 2002 حوالي 57 كغم.

الجدول رقم (7)
إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية
بالمقارنة مع الدول الأخرى
متوسط الفترة 1998- 2003

(كغم/ هكتار)

السلعة	الدول العربية	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم
الحبوب	1605	3597	2837	3104
(القمح)	2112	2612	2754	2678
(الشعير)	765	2806	1724	2519
البقوليات	1019	1686	681	812
قصب السكر	121451	75955	65576	66174
الخضروات	18431	20508	16083	16233

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة، والملحق (6/3).

إن الظروف المناخية والبيئية، على الرغم من أهميتها، لا تبرر إلا جزءاً بسيطاً من القصور في تحقيق نسب مقبولة من إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية، إذ أن هنالك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي. والدليل واضح في إنتاجية بعض المحاصيل التي تحققت في حقول الإرشاد ومحطات التجارب، إذ تتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية للعديد من الأراضي المزروعة بين 25 في المائة و50 في المائة من طاقتها الإنتاجية الكامنة، أي أنه بالإمكان مضاعفة الإنتاجية بنحو 2-4 أضعاف.

إن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية يتطلب العمل على حماية الموارد الأرضية والمائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها. ويكمن التوسع في الري التكميلي الحديث واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وتعميم ونشر نتائجها بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية مع دعم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة. بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتحقيق التوازن في تخصيص الاستثمارات.

الواردات والصادرات الزراعية

سجلت قيمة واردات الدول العربية من المنتجات الزراعية في عام 2002 زيادة ضئيلة بلغت 0.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2001 (من 28.36 مليار دولار إلى 28.45 مليار دولار)، ويعود سبب هذا النمو المتواضع إلى انخفاض أسعار بعض السلع الزراعية في الأسواق العالمية. وبالمقابل انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 2.9 في المائة نظراً لبدء العمل في إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها تلك الصادرات في بعض الدول الأوروبية، إلى جانب المنافسة الشديدة التي تواجهها في أسواق تلك الدول مما ساهم في انخفاض قيمة الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية ذات القدرة على التصدير مثل المغرب بنسبة 25.4 في المائة، وتونس بنسبة 9.9 في المائة والإمارات بنسبة 33.1 في المائة، حيث تزدهر تجارة إعادة التصدير إلى الدول الأخرى. وفي بالمقابل، حققت الصادرات الزراعية في سورية ومصر، واللتان تمثل صادراتهما الزراعية حوالي 23.4 في المائة من الصادرات الزراعية العربية، قفزة كبيرة حيث ارتفعت بنسبة 67.8 بالمائة و32.5 بالمائة على التوالي بالمقارنة مع العام السابق. ويعود هذا التحسن إلى السياسات الزراعية الجديدة التي ركزت على تحرير أسعار السلع الزراعية، ورفع القيود، وتطوير قنوات التسويق الداخلي والخارجي ووضع الحوافز التشجيعية للتصدير. كما شهدت صادرات الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات التصديرية الضعيفة زيادة تراوحت بين 1.4 في المائة في اليمن و200 في المائة في ليبيا، الملحق (9/3).

وتتباين قيمة الواردات الزراعية فيما بين الدول العربية، إذ سجلت تلك الواردات تراجعاً في عام 2002 في الدول العربية المستوردة الرئيسية كالسعودية بنسبة 7.4 في المائة والإمارات بنسبة 7.3 في المائة والجزائر بنسبة 2.2 في المائة. وبالمقابل حققت قيمة الواردات الزراعية في بعض الدول الأخرى مثل مصر والعراق وتونس ولبنان والكويت زيادة تراوحت بين 2.7 في المائة في لبنان و 40.9 في المائة في العراق. وبالنظر لتراجع قيمة الصادرات الزراعية

بمعدل أكبر من معدل نمو قيمة الواردات الزراعية، فقد أدى هذا إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 25.6 في المائة إلى حوالي 24.8 في المائة.

الشكل (3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية 1990 و1995 و2000-2002

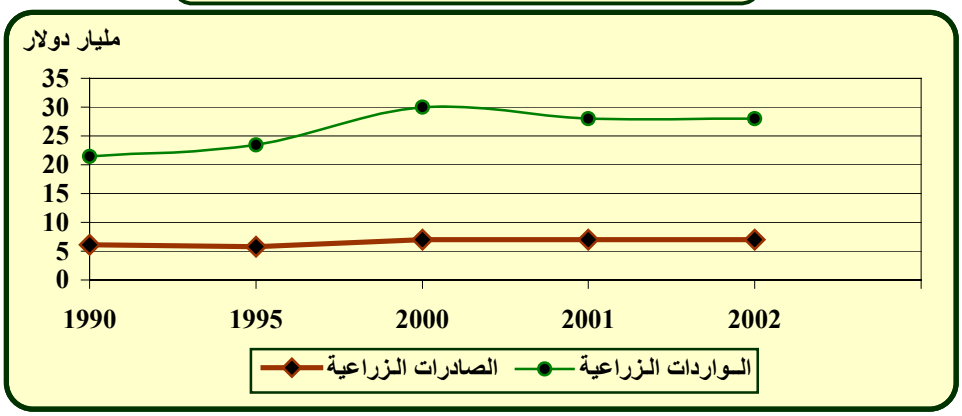

المصدر: الملحق (9/3).

ارتفع العجز التجاري الزراعي العربي من 19.9 مليار دولار في عام 2001 إلى 21.4 مليار دولار عام 2002، ولم تحقق سوى سورية وموريتانيا فائضاً في ميزانهما التجاري الزراعي. كما أصبحت الواردات الزراعية العربية تمثل حوالي 13 في المائة من قيمة الواردات الإجمالية العربية، والصادرات الزراعية حوالي 2.6 في المائة من قيمة الصادرات الكلية العربية في ذلك العام. ويتفاوت العجز التجاري الزراعي من دولة لأخرى، إذ بلغ حوالي 4891 مليون دولاراً في السعودية، و2824 مليون دولاراً في الجزائر، وحوالي 2335 مليون دولاراً في مصر و2114 مليون دولاراً في الإمارات وحوالي 1713 مليون دولاراً في العراق، و 1266 مليون دولاراً في لبنان. وتراوح ذلك العجز في الدول الأخرى بين 90 مليون دولاراً في الصومال و1181 مليون دولاراً في الكويت. ويمثل العجز التجاري الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002 حوالي 44.5 في المائة من إجمالي العجز التجاري الزراعي العربي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات الزراعية في الدول العربية عام 2002 حوالي 72 دولاراً. ويتفاوت نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات الزراعية من دولة إلى أخرى إذ يتراوح بين 8 دولار في السودان و758 دولاراً في قطر، الملحق (9/3).

هيكل الواردات والصادرات الزراعية

يختلف هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية عن هيكل الصادرات من تلك السلع. إذ تتصدر مجموعة الحبوب والألبان واللحوم والسكر والزيوت قائمة الواردات الزراعية العربية، بينما تتصدر مجموعة الخضار والفواكه والأسماك، السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتحقق مستويات مقبولة من حيث الاكتفاء الذاتي منها.

وقد بلغت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2002 حوالي 19.3 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 1.9 في المائة من حيث القيمة، و4.4 في المائة من حيث الكمية بالمقارنة مع عام 2001. في حين سجلت تلك الواردات خلال الفترة 1995-2002 زيادة سنوية بنسبة 2 في المائة من حيث القيمة و4.9 في المائة من حيث الكمية، الملحق (10/3). وتمثل الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 68 في المائة من القيمة الإجمالية للواردات الزراعية العربية لعام 2002، كما يستأثر عدد محدود من الدول العربية بنسبة كبيرة من واردات تلك السلع في مقدمتها السعودية ومصر والجزائر والإمارات. ويوضح الجدول رقم (8) تطور نسب التغير في قيمة وكمية الواردات العربية من السلع الغذائية خلال عام 2002 بالمقارنة مع عام 2001، إذ انخفضت قيمة الحبوب المستوردة بنسبة 0.5 في المائة بالرغم من زيادة الكميات المستوردة بنسبة 3.6 في المائة. وتمثل واردات الدول العربية من مجموعة الحبوب حوالي 64.6 في المائة من حيث الكمية وحوالي 40.7 من حيث القيمة. يلي ذلك مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تمثل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في قائمة الواردات الغذائية خلال عام 2002، إذ سجلت زيادة بنسبة 0.8 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 7.7 في المائة من حيث الكمية. أما الواردات العربية من السكر فقد كان الوضع مماثلاً لمجموعة الحبوب حيث انخفضت القيمة بنسبة 1.9 في المائة بالرغم من زيادة الكميات المستوردة بنسبة 7.4 في المائة. ويعود هذا التراجع في كلفة الواردات من الحبوب والسكر إلى انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية. ويتبين من الجدول رقم (8) أن الزيادة في الكميات الإجمالية للواردات الغذائية قد ارتبط بانخفاض في قيمة بعض السلع كالحبوب والسكر والفاكهة، في حين ارتبطت الزيادة في القيمة بزيادة أيضا في الكميات المستوردة في بعض السلع الزراعية كالبطاطا والبقوليات والخضروات والأغنام واللحوم والألبان ومنتجاتها، وواكب الانخفاض في القيمة انخفاض في الكمية المستوردة من البذور الزيتية والأبقار والأسماك.

الجدول رقم (8)
معدل النمو في الواردات العربية من السلع الغذائية
2002-1995، 2002-2001

(نسبة منوية)

السلعة	2002 -1995		2002-2001		السلعة	2002 -1995		2002 -2001	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب	5.6	3.1	3.6	0.5-	الفواكه	6.7	3.7	7.7	5.3-
البطاطس	4.0	0.5-	33.5	44.0	الأبقار	6.0-	1.6-	13.8-	13.9-
سكر خام	6.4	1.5	7.4	1.9-	الأغنام	4.5-	1.2	21.0	67.6
البقوليات	3.3	0.6	5.5	4.2	اللحوم	1.4	6.1	9.3	5.9
البذور الزيتية	13.1	5.5	4.4-	14.6-	الألبان	2.6	1.5	7.7	0.8
الزيوت النباتية	0.3	4.9-	0.3-	8.8	البيض	2.3	0.3-	1.4-	5.2
خضر	1.0	1.1	4.3	0.7	الأسماك	7.4	7.3	20.6-	4.5-

المصدر: الملحق (10/3).

وتجدر الإشارة إلى أن واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية تمثل نسبة عالية من قيمة الواردات العالمية لبعض المنتجات، إذ بلغت في عام 2002 نحو 68 في المائة من الأغنام والماعز، و 19.4 في المائة من الحبوب، و14 في المائة من السكر و9 في المائة من الألبان. وتعتبر هذه النسب مرتفعة مقارنة بعدد سكان الدول العربية البالغ 5 في المائة من سكان العالم.

الشكل (4) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية 2002

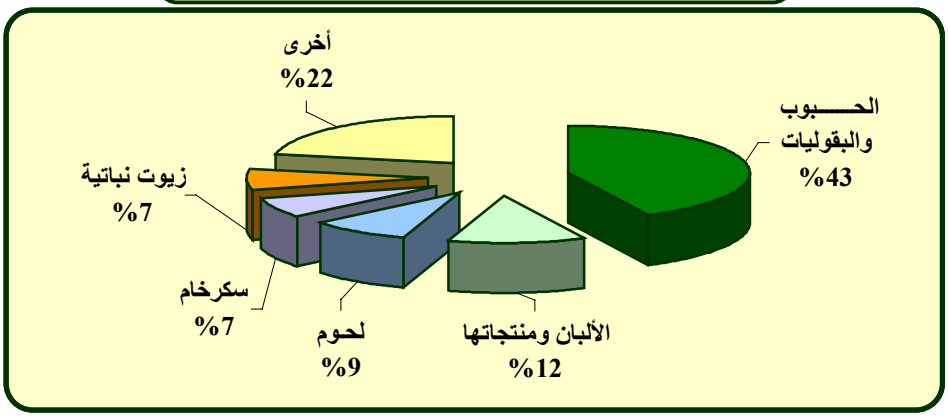

وتشير بيانات الصادرات العربية من السلع الغذائية عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق إلى زيادة بنسبة 17.2 في المائة من حيث الكمية و 17 في المائة من حيث القيمة. وسجلت صادرات بعض المجموعات السلعية تطورات متباينة إذ شهدت الصادرات من الفواكه، التي تحتل المركز الأول في قائمة الصادرات العربية من السلع الغذائية (17.8 في المائة)، أي زيادة بنسبة 6.9 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 27.1 في المائة من حيث الكمية، والخضار زيادة بنسبة 11 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 22.8 في المائة من حيث الكمية، والأغنام والماعز زيادة بمعدل الضعفين تقريباً من حيث القيمة وبنسبة 73.5 في المائة من حيث الكمية، والحبوب زيادة بنسبة 28.9 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 15.0 في المائة من حيث الكمية. وبالمقابل سجلت عوائد الصادرات من الزيوت النباتية انخفاضاً بنسبة 13.8 في المائة والبقوليات بنسبة 16.7 في المائة، والسكر بنسبة 31.3 في المائة، الملحق (10/3).

التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة لا تتجاوز 15 في المائة من التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية. وتتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية. ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع

الزراعية فيما بينها. ويتضح من الملحق (11/3) إن الصادرات الزراعية العربية تشكل حوالي 46.9 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية، وأن معظم الدول العربية قد حققت في عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق، زيادة في حجم صادراتها البينية الزراعية، باستثناء خمس دول عربية هي مصر وليبيا والبحرين وعمان والأردن نظراً لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية غير المواتية والاتفاقيات المعقودة بين هذه الدول ودول أخرى خارج المجموعة العربية التي تحكم تصدير معظم منتجاتها الزراعية إلى أسواق تلك الدول. وتتصدر سورية والسودان والأردن واليمن قائمة الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية داخل الأسواق العربية، إذ بلغت قيمة صادراتها في عام 2002 حوالي 1.4 مليار دولار.

وانخفضت الواردات العربية البينية الزراعية خلال عام 2002 بالمقارنة مع عام 2001 في عدد من الدول العربية مثل البحرين وتونس والسودان وعُمان ومصر، وتراوح الانخفاض بين 6 في المائة في مصر و24.4 في المائة في عُمان. ويرجع ذلك إلى حدة المنافسة في الأسواق العالمية من جراء سياسات تحرير الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية وإلغاء الدعم والاحتكار. وارتفعت في المقابل تلك الواردات في كل من الأردن والجزائر وسورية واليمن وتراوحت نسبة الزيادة بين 16 في المائة في الأردن و170 في المائة في اليمن.

الاكتفاء الذاتي الغذائي

سجل الإنتاج الزراعي خلال عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق زيادة بنسبة 2.5 في المائة، في حين حقق الطلب على السلع الزراعية زيادة بنسبة 5.5 في المائة. وقد أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء منها من حوالي 49.7 في المائة إلى حوالي 48.2 في المائة، نظراً لانخفاض الإنتاج منها بنسبة 3 في المائة. وعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 48.2 في المائة إلى 46.4 في المائة، والشعير من 44.9 في المائة إلى 39.0 في المائة، نظراً لانخفاض الإنتاج منه وتزايد الطلب عليه كعلف حيواني والناتج عن التوسع في إقامة مشاريع الثروة الحيوانية. وبالمقابل حافظت بعض المجموعات السلعية التي تحقق مستويات مرتفعة من الاكتفاء على النسب ذاتها تقريباً كالخضار والفواكه والبيض، إذ تراوحت بين 98.1 في المائة و99.7 في المائة. وحققت الأسماك فائضاً بنسبة 7.4 في المائة. الملحق (12/3).

وفي حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على تواضعها الحالي، مع استمرار النمو السكاني وتزايد الحاجة إلى المواد الغذائية، فإن التطورات المستقبلية تنذر بمزيد من التردي، إذ يتوقع للفجوة الغذائية أن تزداد اتساعاً وتفاقماً من حيث قيمتها أو كمياتها أو من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي.

إن التصدي لمعوقات التنمية الزراعية العربية بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي، يتطلب إعداد وتبني استراتيجية تنموية زراعية إنتاجية متكاملة عربياً، تركز على عدد من المحاور ومن أهمها وضع وتنفيذ خطط مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية والمائية والاستغلال المشترك لتلك الموارد، وإقامة مشروعات مشتركة لإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك مشروعات البحوث والتطوير التقني الزراعي. واستكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية (خزانات وسدود مائية وشبكات ري، استصلاح أراضي، توطين، مراكز تخزين وتسويق، وشبكات طرق). بالإضافة وضع البرامج وخطط العمل لتعزيز وتنشيط التجارة البينية العربية، وتنسيقها مع الخارج لتعظيم الفوائد واستغلال الميزة التي تتمتع بها أهم السلع الزراعية العربية في الأسواق الخارجية.

الفجوة الغذائية

بلغت قيمة الفجوة الغذائية عام 2002 حوالي 14.7 مليار دولار، أي بانخفاض طفيف بلغت نسبته 0.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتراوحت نسب الانخفاض في الفجوة بين 0.9 في المائة للسكر و22.1 في المائة للأرز. ويعود ذلك إلى تحسن الإنتاج في بعض السلع خلال عام 2002، وكذلك انخفاض الأسعار لبعض السلع في الأسواق العالمية. وبالمقابل سجلت قيمة الفجوة الغذائية في بعض السلع ارتفاعاً تراوح بين 9.7 في المائة للشعير و54.2 في المائة للبطاطس بسبب ارتفاع حجم الواردات من تلك السلع. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب في عام 2002 حوالي 50.4 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. ويتصدر القمح مجموعة الحبوب ذات الفجوة المرتفعة حيث يمثل نحو 51.2 في المائة من قيمتها وحوالي 25.8 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية العربية.

الشكل (5) : تطورالفجوة الغذائية في الدول العربية 1990 و1995 و2000- 2002

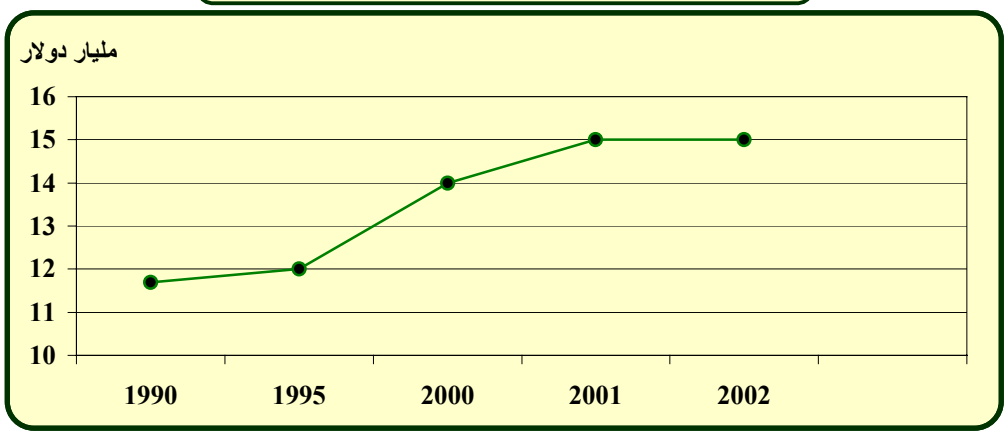

الجدول رقم (9)
نسب التغير في قيمة الفجوة الغذائية
1995- 2002، 2001 – 2002

(نسبة مئوية)

السلعة	2002-1995	2002-2001	السلعة	2002-1995	2002-2001
الحبوب	3.2	1.9-	الزيوت	2.2-	14.5
(القمح)	4.1	1.6-	الفواكه	47.8	19.5-
(الأرز)	1.2-	22.1-	الخضار	7.2	20.1-
(الشعير)	1.9	9.7	الألبان	0.4	1.4
البطاطس	7.7	54.2	اللحوم	7.1	5.7
السكر	2.1	0.9-	البيض	11.1-	16.3-

المصدر: الملحق (12/3)

ويتباين توزيع قيمة الفجوة الغذائية في مجموعات السلع الأخرى، إذ بلغ أقصاه في مجموعة الألبان حيث بلغ حوالي 14.5 في المائة، يليها اللحوم 10.8 في المائة، ثم السكر 9.4 في المائة ثم الزيوت 9.0 في المائة، والخضروات والفواكه 4.6 في المائة، والبقوليات والدرنيات 3.6 في المائة، والبيض 0.2 في المائة. وحققت الأسماك فائضاً بنسبة 2.5 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية خلال عام 2002 ويوضح الملحق (12/3) أن قيمة الفجوة الغذائية قد سجلت زيادة بنسبة 5.9 في المائة خلال الفترة 2000 – 2001.

الزراعة في المفاوضات الجديدة في منظمة التجارة العالمية

تعتبر اتفاقية الزراعة، من أهم اتفاقيات جولة أوروغواي، وقد ركزت على تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية. وتتضمن تلك الاتفاقية العديد من الضوابط والأحكام تتلخص في تخفيض القيود الجمركية، وفتح الأسواق أمام الواردات، وتخفيض دعم الإنتاج والتصدير، وتنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقاً تجارياً.

وتتضمن أحكام تخفيف الدعم الكثير من الاستثناءات للدول النامية والمتقدمة على حد سواء فيما يتعلق ببرنامج الخدمات الحكومية، مثل البحوث المرتبطة بإنتاج المحاصيل الزراعية، ومقاومة الآفات والرقابة على الحجر الزراعي، والتدريب ونتائج البحوث للمنتجين والمستهلكين وخدمات التسويق والترويج.

وقد واجهت هذه الاتفاقية صعوبات تطبيقية كثيرة تمت مناقشتها في اجتماعات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة 2001) ، وأتفق على أن يتم التفاوض حولها في المفاوضات التجارية الجارية لمنظمة التجارة العالمية، بهدف إدخال تحسينات جوهرية في فتح الأسواق وخفض جميع أشكال دعم الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إلغاء هذا الدعم تدريجياً وإقرار تخفيضات أساسية في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة الدولية.

واتفق أيضاً على أن تشكل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات، وأن تتجسد في جداول الامتيازات والالتزامات وفي القواعد والضوابط التي سيتم التفاوض بشأنها حتى تكون فاعلة عملياً، وتمكّن الدول النامية من أن تأخذ في الاعتبار وبشكل فاعل احتياجاتها التنموية بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وعلى الرغم من الوعود التي قدمتها الدول المتقدمة في هذا الشأن لصالح الدول النامية، فإن فشل اجتماع المكسيك في العام الماضي، قد زاد من خيبة أمل هذه الدول من جدوى تحرير التجارة الدولية، ومن قدرتها على تحقيق مكاسب في مجال الزراعة، وإعادة تقييم دقيق لدورها كعامل فعال ومحفز في التجارة العالمية.

وعموماً تملي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إحداث تغيرات في الزراعة العربية لتتواءم مع الأوضاع الجديدة فيما يتصل بالارتقاء بمعدلات الإنتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية وانتاجية الوحدة الحيوانية، مع جودة نوعية المنتج منها لتواكب المستويات العالمية، حفاظاً على المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية، وتعزيزاً للمزايا التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية. وتختلف تأثيرات اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية باختلاف اقتصاداتها ومدى انفتاحها وحجم مواردها الاقتصادية وكبر حجم أسواقها. إذ أن هنالك بعض الآثار السلبية للاتفاقية على بعض الدول العربية تتمثل في تقلص السعات السوقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية، وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق العالمية نتيجة زوال المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها الصادرات الزراعية العربية، والتزاحم والتنافس بين التكتلات الاقتصادية العالمية التي تحظى بمزايا تفضيلية لأعضائها في إطار المنظمة، وزيادة تكاليف قيمة الواردات الغذائية بعد التغييرات التي أدخلتها اتفاقيات جولة أوروغواي في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية مع تخفيض الدعم للصادرات الزراعية، مما سيترتب عليه اتساع في قيمة الفجوة الغذائية وزيادة الضغوط على موازين المدفوعات في كثير من الدول العربية، كذلك زيادة تكاليف وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير وتحسين السلالات الحيوانية، وتطوير الصناعات الغذائية وتصنيع واستخدام الأدوية البيطرية، استخدامات تقانات الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة وذلك في إطار اتفاقية حقوق الملكية، وتناقص المنح والمساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لعدد من الدول العربية وربط هذه المساعدات باستخدامات تحددها الدول المانحة، وبما يحقق لها منافع خاصة، بصرف النظر عما تمليه أولويات التنمية في تلك الدول، وأخيراً وجود حماية غير تقليدية مثل العوائق الفنية والمواصفات وتدابير الصحة النباتية التي تتذرع بها الدول الصناعية لإخفاء سياساتها الحمائية.

وتتلخص الآثار الإيجابية المحتملة على الزراعة العربية في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية في زيادة إيرادات الصادرات الزراعية العربية من جراء إزالة الحواجز، إلا أن هذه الزيادة يتوقع لها بأن تكون بمعدل أقل من مثيلتها في قيمة الواردات الزراعية، وزيادة حجم تدفق الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية، نظراً لارتفاع معدلات عائد المشروعات الزراعية، وبالتالي زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي وانخفاض الواردات الزراعية.

إن تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى حدوث منافع وسلبيات على أوضاع الزراعة العربية. ومن هذا المنطلق يلزم العمل على تقليل الأضرار إلى أدنى حد ممكن وتعظيم المكاسب إلى أكبر قدر ممكن. ويتطلب ذلك تطوير وتحديث جميع جوانب الزراعة العربية وبصفة خاصة زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية وذلك من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والارتقاء بجودة المنتج لمواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، وتنمية قدرات الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ونقلها إلى مواقع التطبيق في الأنشطة الزراعية، كذلك تحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي، وتبني سياسات مشجعة للاستثمار في النشاط الزراعي، بالإضافة إلى تحرير التجارة البينية العربية في مجال السلع الزراعية، وزيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي بما يمكن من جذب الإستثمارات العربية والأجنبية إلى هذا القطاع.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (1995 و2000-2003)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"					نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار"					مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				
	1995	2000	2001	2002	2003	2003-1995	2003-2002	1995	2000	2001	2002	2003	1995	2000	2001	2002	2003
مجموع الدول العربية	53,374	63,413	64,499	62,305	66,216	2.7	6.3	222	233	232	220	228	10.6	9.4	9.8	9.4	9.2
الأ ر د ن	248	171	175	190	205	2.2-	7.9	58	34	34	36	37	3.7	2.0	2.0	2.0	2.1
الإمـــارات	1,226	2,463	2,413	2,479	2,548	9.6	2.8	509	759	692	660	631	2.9	3.5	3.5	3.5	3.2
البحريـــن	52	61	59	57	61	1.9	6.7	89	95	90	85	88	0.9	0.8	0.7	0.7	0.6
تونـــــس	2,052	2,402	2,334	2,389	3,243	5.9	35.7	229	251	241	244	328	11.4	12.4	11.6	10.3	12.1
الجزائـــر	3,985	4,595	5,324	5,214	6,412	6.1	23.0	141	142	162	155	186	9.7	8.4	9.7	9.3	9.7
جيبوتـــي	14	17	18	18	19	3.9	5.5	24	25	25	25	26	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1
الســعودية	8,437	9,326	9,522	9,627	9,721	1.8	1.0	449	424	420	437	429	5.9	4.9	5.2	5.1	4.5
الســـودان	2,162	5,048	5,819	6,064	7,135	16.1	17.7	80	162	184	188	217	44.4	37.6	38.3	37.3	37.5
ســـورية	4,624	4,666	5,135	5,197	5,403	2.0	4.0	327	286	307	303	307	27.8	24.7	25.9	25.2	25.3
العـــراق	10,914	8,621	8,326	7,500	7,689	4.3-	2.5	531	360	340	300	300	33.9	32.1	32.4	30.6	32.8
عُمـــان	383	389	409	424	429	1.4	1.3	180	162	165	166	184	2.8	2.0	2.1	2.1	2.0
قطـــر	80	69	66	50	55	1.4-	10.0	163	117	115	81	86	1.0	0.4	0.4	0.3	0.3
الكويـــت	114	137	156	197	221	8.6	12.0	58	62	68	81	87	0.4	0.4	0.5	0.6	0.5
لبنـــان	871	1,288	1,307	1,357	1,415	6.3	4.3	249	342	344	355	368	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ليبيـــا	2,667	2,813	2,314	1,062	1,067	10.8-	0.5	554	499	396	176	172	8.7	8.1	8.1	5.5	5.0
مصـــر	9,449	15,220	14,312	12,971	10,695	1.6	17.5-	165	240	221	197	159	15.7	15.5	15.9	15.4	15.1
المغـــرب	4,828	4,610	5,161	5,820	8,048	6.6	38.3	183	161	177	196	267	14.6	13.8	15.6	16.1	18.2
موريتانـيا	248	186	181	182	204	2.4-	12.0	108	70	66	65	70	23.4	19.8	18.8	18.7	18.5
اليمـــن	1,020	1,332	1,468	1,507	1,646	6.2	9.3	66	73	78	77	82	19.9	14.0	15.3	14.7	14.2

المصدر : الملاحق (3/2) و (4/2) و (7/2) ، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية
(1995 و2000-2002)

(ألف هكتار)

	1995	2000	2001	2002	نسبة التغير % 1995-2002	نسبة التغير % 2001-2002
أولا : المساحة الزراعية الكلية	67,301	65,429	66,689	68,469	0.25	2.67
1- الأراضي الزراعية المستديمة	6,492	7,204	7,802	7,926	2.90	1.59
2- الأراضي الزراعية الموسمية	60,809	58,225	58,887	60,543	0.06-	2.81
أ- الزراعة المطرية	35,265	32,998	31,918	33,658	0.66-	5.45
ب- الزراعة المروية	10,280	9,500	9,364	9,536	1.07-	1.84
ج- الأراضي المتروكة (بور)	15,264	15,727	17,605	17,349	1.85	1.45-
ثانيا : مساحة الغابات	90,013	93,782	84,545	84,600	0.88-	0.07
ثالثا : مساحة المراعي	358,522	420,943	393,095	398,966	1.54	1.49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

تابع ملحق (2/3) : مساحة الأراضي المزروعة (بعل ومروي) في الدول العربية ومتوسط نصيب الفرد منها

	مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)						متوسط نصيب الفرد بالهكتار			متوسط نصيب الفرد بالهكتار		
	بعل	مروي	إجمالي	بعل	مروي	إجمالي	من البعلي	من المروي	من إجمالي الأرض المزروعة	من البعلي	من المروي	من إجمالي الأرض المزروعة
	1995			2002			1995			2002		
المغـــرب	8,491	1,258	9,749	8,375	1,345	9,720	0.32	0.05	0.37	0.28	0.05	0.33
الجزائـــر	7,474	555	8,029	7,692	560	8,252	0.26	0.02	0.28	0.23	0.02	0.25
مصـــر	-	3,283	3,283	-	3,338	3,338	-	0.06	0.06	-	0.05	0.05
الســـودان	14,466	1,946	16,412	14,703	1,950	16,653	0.53	0.07	0.60	0.46	0.06	0.52
ســـورية	4,413	1,089	5,502	4,183	1,267	5,450	0.31	0.08	0.39	0.24	0.07	0.31
العـــراق	2,015	3,525	5,540	2,565	3,525	6,090	0.10	0.17	0.27	0.10	0.14	0.24
الســـعودية	2,165	1,620	3,785	2,174	1,620	3,794	0.12	0.09	0.21	0.09	0.07	0.16
اليمـــن	1,251	485	1,736	1,095	500	1,595	0.08	0.03	0.11	0.06	0.03	0.09
باقي البلدان العربية	11,852	1,413	13,265	12,124	1,453	13,577	0.29	0.03	0.32	0.25	0.03	0.28
إجمالي البلدان العربية	**52,127**	**15,174**	**67,301**	**52,911**	**15,558**	**68,469**	**0.21**	**0.06**	**0.27**	**0.18**	**0.05**	**0.23**

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، بيانات الحاسب الآلي 2004.

ملحق (3/3) : الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في الزراعة في الدول العربية
(2002)

الـــــدولة	الموارد المائية المتاحة (مليار م3/السنة)			استخدامات المياه السطحية (مليار م3)				نصيب الفرد من الاستخدام	نصيب الفرد من المتاح
	التقليدية المتجددة		غير التقليدية	المجموع	الزراعية	الأخرى	المجموع	% استخدام الزراعة	م3/فرد	م3/فرد
	سطحية	جوفية								
مجموع الدول العربية	**190.61**	**49.37**	**13.37**	**253.35**	**169.04**	**21.57**	**190.61**	**88.68**	**648**	**856**
الأ ر د ن	0.98	0.28	0.08	1.34	0.74	0.24	0.98	75.5	184	251.5
الإمـارات	2.11	0.84	0.89	3.84	1.41	0.70	2.11	66.8	605	1100.9
البحريـن	0.24	0.11	0.19	0.54	0.14	0.10	0.24	58.3	357	803.6
تونـــس	3.08	1.80	0.29	5.17	2.73	0.35	3.08	88.6	315	528.6
الجزائـــر	4.50	3.20	0.46	8.16	2.70	1.80	4.50	60.0	145	262.8
جيبوتـــي	0.01	0.10	-	0.11	0.01	0.00	0.01	125.0	12	166.9
الســعودية	17.02	2.94	3.27	23.23	15.31	1.71	17.02	90.0	761	1038.4
الســودان	17.80	4.00	-	21.80	16.80	1.00	17.80	94.4	543	665.3
ســورية	14.41	5.26	2.07	21.74	13.60	0.81	14.41	94.4	841	1269.1
الصومـال	0.81	3.30	-	4.11	0.78	0.03	0.81	96.3	72	363.1
العـــراق	42.80	2.00	0.10	44.90	39.38	3.42	42.80	92.0	1,684	1767.1
عُمـــان	1.22	1.27	0.06	2.55	1.15	0.07	1.22	94.3	477	997.7
قطـــر	0.28	0.10	0.13	0.51	0.21	0.07	0.28	75.0	440	801.9
الكويـــت	0.54	0.30	0.80	1.64	0.32	0.22	0.54	59.3	229	694.0
لبنـــان	1.29	1.30	-	2.59	0.88	0.41	1.29	68.2	264	530.0
ليبيـــا	4.60	2.60	0.60	7.80	4.00	0.60	4.60	87.0	839	1422.1
مصـــر	63.31	13.00	4.00	80.31	54.50	8.81	63.31	86.1	950	1182.1
المغـــرب	11.05	2.87	0.35	14.27	10.18	0.87	11.05	92.1	373	481.6
موريتانـيا	1.63	1.50	0.07	3.20	1.50	0.13	1.63	92.0	608	1193.1
اليمـــن	2.93	2.60	0.01	5.54	2.70	0.23	2.93	92.2	150	284.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

ملحق(4/3) : المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية (2002)

الدول العربية والأقاليم	المساحة الكلية ألف كم2	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كم2	%	ألف كم2	%
الأردن	89	71	79.5	10	11.2
الإمارات	84	84	100.0	-	-
البحرين	0.707	0.707	100.0	-	-
تونس	156	65	41.8	59	37.9
الجزائر	2,382	1,970	82.7	230	9.7
جيبوتي	23	21	90.5	1	4.3
السعودية	2,250	2,080	92.4	170	7.6
السودان	2,506	725	28.9	650	25.9
سورية	185	19	10.3	109	58.9
الصومال	638	87	13.6	434	68.1
العراق	435	167	38.4	238	54.7
عمان	310	267	86.3	23	7.4
فلسطين	21	8	37.9	4	19.0
قطر	11	11	100.0	-	-
الكويت	18	18	100.0	-	-
لبنان	10	-	-	-	-
ليبيا	1,776	1,626	91.6	181	10.2
مصر	1,002	969	96.7	33	3.3
المغرب	711	456	64.1	195	27.4
موريتانيا	1,031	618	60.0	343	33.3
اليمن	555	407	73.3	90	16.2
المجموع الكلي	14,192	9,670	68.1	2,770	19.5
<u>الأقاليم</u>					
دول المغرب العربي(1)	6,054	4,735	49.0	1,008	36.4
دول الأقليم الأوسط (2)	4,169	1,802	18.6	1,118	40.4
دول المشرق العربي(3)	741	265	2.7	361	13.0
دول شبه الجزيرة العربية(4)	3,228	2,868	29.7	283	10.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

(1) المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

(2) السودان والصومال ومصر وجيبوتي.

(3) سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والعراق.

(4) اليمن والسعودية وعمان وقطر والإمارات والكويت والبحرين.

ملحق (5/3) : إنتاجية العمالة الزراعية والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (1995 و2000-2002)

	الإنتاجية [1]					الكفاءة الاقتصادية [2]			
	1995	2000	2001	2002	%النمو 2002/01	1995	2000	2001	2002
مجموع الدول العربية	**1682**	**1879**	**1889**	**1819**	**3.7-**	**0.35**	**0.29**	**0.31**	**0.30**
الأ ر د ن	1569	907	923	1006	9.0	0.28	0.18	0.18	0.19
الإمـــارات	14772	32846	33056	34919	5.6	0.46	0.71	0.74	0.78
البحريـــن	13098	20213	19681	19060	3.2-	0.60	0.80	0.81	0.76
تونـــس	2326	2552	2460	2494	1.4	0.43	0.50	0.48	0.43
الجزائـــر	1823	1820	2055	1960	4.6-	0.38	0.35	0.40	0.39
جيبوتـــي	62	66	67	68	1.5	0.04	0.04	0.04	0.04
السعودية	9588	12776	13526	14157	4.7	0.43	0.50	0.57	0.60
السودان	306	670	762	859	12.8	0.49	0.62	0.64	0.66
ســورية	3474	3125	3361	3301	1.8-	0.91	0.88	0.94	0.94
العـراق	16003	13407	13112	11980	8.6-	2.65	3.18	3.37	3.33
عُمـــان	1205	1101	1149	1183	3.0	0.07	0.05	0.06	0.06
قطـــر	15989	16552	16484	17514	6.3	0.57	0.30	0.30	0.32
الكويـــت	12608	10531	11115	14076	26.6	0.38	0.34	0.41	0.52
لبنـــان	15836	27397	29047	31553	8.6	1.51	2.09	2.25	2.42
ليبيـــا	21858	26049	22252	10518	52.7-	1.08	1.36	1.44	1.04
مصـــر	1182	1822	1701	1530	10.0-	0.42	0.46	0.48	0.48
المغـــرب	1153	1085	1211	1362	12.5	0.36	0.38	0.44	0.47
موريتانيـا	440	297	282	277	1.7-	0.43	0.38	0.36	0.36
اليمـــن	401	472	511	516	0.9	0.36	0.28	0.31	0.30

(1) متوسط حصة قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،A31 بيانات الحاسب الآلي 2004.

ملحق (6/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(1995 و2000-2003)

المحصـــــول	1995			2000			2001			2002			2003*			نسبة التغير% (1995-2003)**			نسبة التغير% (2002-2003)		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	37,727	28,107	1,342	38,152	27,394	1,393	47,631	27,688	1,720	46,212	26,741	1,728	45,665	28,454	1,605	1.2	0.6-	1.9	1.2-	6.4	7.1-
(القمح)	16,735	9,712	1,723	16,865	10,739	1,570	22,375	10,134	2,208	22,509	10,024	2,246	22,217	10,518	2,112	2.0	0.5-	2.6	1.3-	4.9	5.9-
(الأرز)	5,091	715	7,120	6,151	704	8,737	5,368	599	8,962	6,362	730	8,715	6,570	756	8,690	1.1	0.8-	2.0	3.3	3.6	0.3-
(الشعير)	5,497	7,363	747	2,830	6,488	436	5,159	5,271	979	4,569	5,529	826	4,133	5,405	765	1.9-	2.9-	1.3	9.5-	2.2-	7.5-
(الذرة الشامية)	5,890	1,682	3,502	6,989	1,471	4,751	7,528	1,573	4,786	7,071	1,502	4,708	7,498	1,524	4,920	1.0	0.4-	1.4	6.0	1.5	4.5
(الذرة الرفيعة والدخن)	4,514	8,635	523	4,771	7,782	613	6,731	9,890	681	5,126	8,687	590	5,247	9,961	527	0.8	0.6	0.2	2.4	14.7	10.7-
الدرنيـــات	7,484	469	15,957	7,360	404	18,218	7,505	404	18,585	8,332	425	19,609	7,968	437	18,233	1.0	0.8-	1.7	4.4-	2.8	7.0-
البقوليـــات	1,203	1,112	1,082	1,255	1,314	955	1,355	1,180	1,148	1,492	1,399	1,066	1,357	1,332	1,019	0.2	0.2-	0.5	9.0-	4.8-	4.5-
البـذور الزيتيـة	2,679	3,050	878	2,927	3,754	780	3,232	3,459	934	3,204	2,859	1,121	3,490	3,395	1,028	1.3	1.1-	2.5	8.9	18.7	8.3-
الخضـــروات	26,923	1,644	16,377	39,164	2,147	18,241	37,806	2,086	18,124	40,725	2,215	18,386	42,724	2,318	18,431	2.1	1.5	0.6	4.9	4.7	0.2
ألفواكـــه	19,428	2,199	8,835	27,367	2,528	10,826	26,852	2,553	10,518	27,840	2,548	10,926	27,760	2,429	11,429	3.3	0.9	2.4	0.3-	4.7-	4.6
الألياـــاف	1,700	800	2,125	1,801	690	2,610	2,092	787	2,658	1,836	769	2,388	1,790	759	2,358	0.2-	0.6-	0.4	2.5-	1.3-	1.2-
قصـب السـكر	19,929	214	93,126	22,897	228	100,425	22,471	216	104,032	23,293	222	104,923	27,205	224	121,451	1.7	0.1	1.5	16.8	0.9	15.8
الشمنـــدر	5,552	123	45,138	7,325	148	49,493	6,956	141	49,333	6,920	155	44,645	7,712	155	49,755	1.8	1.6	0.2	11.4	0.0	11.4
البـــن	9	27	333	12	34	338	12	34	350	12	34	353	12	34	353	1.2	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0
الأعلاف الخضـراء		2,891			2,291			2,593			2,741			2,599			0.5-			5.2-	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

* تقديري.

** نسبة التغير بين متوسط الفترة 1995-2000 ومتوسط الفترة 2001-2003.

ملحق (7/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي
(1995 و2000-2003)

الكمية: ألف طن

	1995	2000	2001	2002	2003*	نسبة التغير السنوي% 2003 - 1995	نسبة التغير% 2002-2003
الأبقار والجاموس [1]	48,861	60,735	62,117	63,787	65,799	3.8	3.2
الأغنام والماعز [1]	221,355	255,597	257,159	263,407	266,239	2.3	1.1
الإبل [1]	12,019	13,091	13,271	13,584	13,827	1.8	1.8
اللحوم	4,626	6,361	6,476	6,820	7,196	5.7	5.5
(لحوم حمراء)	2,908	3,923	3,827	3,900	4,080	4.3	4.6
(لحوم بيضاء)	1,718	2,438	2,649	2,920	3,116	7.7	6.7
الألبـان	15,907	18,721	19,904	20,684	21,578	3.9	4.3
البيض	841	1,118	1,177	1,376	1,429	6.9	3.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

(1) بالألف رأس.

* تقديري.

ملحق (8/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (1995 و2000-2003)

الكمية : بالألف طن

	1995	2000	2001	2002	2003*	نسبة التغير % 1995-2003	نسبة التغير % 2002-2003
مجموع الدول العربية	**2,437.1**	**3,062.0**	**3,475.5**	**3,361.0**	**3,402.4**	**4.3**	**1.2**
الأ ر د ن	0.5	1.1	1.1	1.1	1.1	10.4	0.0
الإمـــارات	105.9	105.5	112.6	97.6	114.0	0.9	16.8
البحريـــن	9.3	11.9	11.2	11.2	12.1	3.3	8.0
تونـــــس	83.6	95.6	96.8	94.8	96.3	1.8	1.6
الجزائـــر	106.3	102.3	102.3	103.8	101.6	0.6-	2.1-
جيبوتـــي	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2	8.3-	33.3-
الســعودية	48.4	54.7	54.1	56.6	57.2	2.1	1.1
الســـودان	50.0	58.0	58.0	60.0	64.3	3.2	7.2
ســـورية	11.6	13.4	14.2	15.2	16.4	4.4	7.9
الصومـــال	16.4	83.3	110.0	110.0	101.7	25.6	7.5-
العـــراق	33.0	28.0	33.0	26.0	32.8	0.1-	26.2
عُمـــــان	139.9	120.4	129.9	134.3	124.9	1.4-	7.0-
فلسطيـــن	-	2.6	2.0	2.6	3.4		30.8
قطـــــر	4.3	7.1	6.9	7.2	6.2	4.7	13.9-
الكويـــت	8.5	8.1	6.0	5.9	7.1	2.2-	20.3
لبنـــــان	4.7	7.4	8.0	8.2	7.9	6.7	3.7-
ليبيـــــا	28.0	44.0	46.0	46.0	50.8	7.7	10.4
مصـــــر	407.1	724.4	768.2	767.9	788.3	8.6	2.7
المغـــرب	852.1	914.3	1,114.5	960.1	1,007.7	2.1	5.0
موريتانـيـا	441.1	544.9	642.3	672.6	642.7	4.8	4.4-
اليمـــــن	86.0	134.7	158.1	179.6	165.7	8.5	7.7-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

* تقديري.

ملحق (9/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(1995 و2000-2002)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية				معدل النمو السنوي %		الواردات الزراعية				معدل النمو السنوي %	
	1995	2000	2001	2002	2002-95	2002-2001	1995	2000	2001	2002	2002-95	2002-2001
مجموع الدول العربية	**5,746**	**6,770**	**7,271**	**7,058**	**3.0**	**2.9-**	**23,457**	**29,980**	**28,363**	**28,447**	**2.8**	**0.3**
الأ ر د ن	536	313	367	456	2.3-	24.3	800	907	872	890	1.5	2.1
الإمـــارات	570	1,178	1,178	788	4.7	33.1-	2,241	3,129	3,129	2,902	3.8	7.3-
البحريـــن	68	107	107	116	7.9	8.4	417	449	449	553	4.1	23.2
تونـــــس	779	841	965	869	1.6	9.9-	1,129	1,083	1,205	1,303	2.1	8.1
الجزائـــر	118	111	151	127	1.1	15.9-	3,602	2,782	3,017	2,951	2.8-	2.2-
جيبوتـــي	12	19	19	17	5.1	10.5-	110	119	119	117	0.9	1.7-
الســعودية	821	506	506	572	5.0-	13.0	4,595	5,900	5,900	5,463	2.5	7.4-
الســـودان	492	202	274	371	4.0-	35.4	369	1,213	428	634	8.0	48.1
ســـورية	177	573	538	903	26.2	67.8	96	791	850	847	36.5	0.4-
الصومـــال	35	5	12	12	14.2-	0.0	72	46	102	102	5.1	0.0
العـــراق	8	7	-	7	1.9-	-	1,073	1,720	1,221	1,720	7.0	40.9
عُمـــان	160	399	679	499	17.7	26.5-	494	1,097	1,260	958	9.9	24.0-
فلسطيـــن	-	86	25	62	-	148.0	-	600	269	278	-	3.3
قطـــــر	163	125	125	76	10.3-	39.2-	399	672	672	518	3.8	22.9-
الكويـــت	35	78	130	125	20.0	3.8-	1,352	1,276	1,262	1,306	0.5-	3.5
لبنـــــان	84	135	179	126	6.0	29.6-	821	1,223	1,355	1,392	7.8	2.7
ليبيـــــا	47	299	2	6	25.5-	200.0	1,183	559	948	779	5.8-	17.8-
مصـــــر	457	579	567	751	7.4	32.5	1,797	3,659	2,882	3,086	8.0	7.1
المغـــرب	877	1,106	1,145	854	0.4-	25.4-	2,037	1,904	1,599	1,598	3.4-	0.1-
موريتانـيا	247	15	155	172	5.0-	11.0	170	72	68	101	7.2-	48.5
اليمـــــن	60	86	147	149	13.9	1.4	700	779	756	949	4.4	25.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

تابع ملحق (9/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية

	صافي الواردات الزراعية				متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)			
	1995	2000	2001	2002	1995	2000	2001	2002
مجموع الدول العربية	**17,711**	**23,210**	**19,871**	**21,389**	**70**	**81**	**68**	**72**
الأ ر د ن	264	594	505	434	62	118	97	81
الإمـــارات	1,671	1,951	1,951	2,114	693	601	559	563
البحريـــن	349	342	342	437	604	536	522	650
تونـــــس	350	242	240	434	39	25	25	44
الجزائـــر	3,484	2,671	2,866	2,824	123	83	87	84
جيبوتـــي	98	100	100	100	169	147	143	139
الســعودية	3,774	5,394	5,394	4,891	201	245	238	209
الســودان	123-	1,011	154	263	5-	33	5	8
ســـورية	81-	218	312	56-	6-	13	19	3-
الصومـال	37	41	90	90	4	4	9	9
العـــراق	1,065	1,713	-	1,713	52	72	-	68
عُمـــان	334	698	581	459	157	291	234	179
فلسطيـــن	-	514	244	216	-	161	74	63
قطـــــر	236	547	547	442	483	966	953	758
الكويـــت	1,317	1,198	1,132	1,181	672	540	490	488
لبنـــان	737	1,088	1,176	1,266	211	289	310	332
ليبيـــا	1,136	260	946	773	236	46	162	128
مصـــر	1,340	3,080	2,315	2,335	23	49	36	35
المغـــرب	1,160	798	454	744	44	28	16	25
موريتانـيا	77-	57	87-	71-	34-	22	32-	25-
اليمـــن	640	693	609	800	42	38	32	41

المصدر: الملحق (9/3).

ملحق (10/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية
(1995 و2000-2002)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	1995		2000		2001		2002		نسبة التغير%(95- 2002)		نسبة التغير%(2001- 2002)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــــي	**57,642**	**16,810**	**71,673**	**18,531**	**77,154**	**18,991**	**80,538**	**19,345**	**4.9**	**2.0**	**4.4**	**1.9**
الحبوب والدقيق	35,603	6,377	48,028	7,877	50,195	7,910	52,004	7,871	5.6	3.1	3.6	0.5-
البطاطس	505	251	406	153	498	168	665	242	4.0	0.5-	33.5	44.0
سكر خـام	3,929	1,270	4,815	1,182	5,634	1,438	6,049	1,411	6.4	1.5	7.4	1.9-
بقوليـات	813	406	824	436	966	406	1,019	423	3.3	0.6	5.5	4.2
البذور الزيتية	605	301	1,348	460	1,493	514	1,427	439	13.1	5.5	4.4-	14.6-
زيـوت نباتيـة	2,631	2,003	2,573	1,575	2,701	1,294	2,693	1,408	0.3	4.9-	0.3-	8.8
خضـــر	1,784	694	1,739	756	1,834	745	1,913	750	1.0	1.1	4.3	0.7
فاكهـة	1,830	936	2,262	1,002	2,678	1,276	2,885	1,209	6.7	3.7	7.7	5.3-
أبقار وجاموس (حية)[1]	570	270	539	364	429	280	370	241	6.0-	1.6-	13.8-	13.9-
أغنام وماعز (حية)[1]	15,086	678	11,431	482	9,060	441	10,966	739	4.5-	1.2	21.0	67.6
لحـــوم	1,106	1,088	1,142	1,615	1,113	1,558	1,216	1,650	1.4	6.1	9.3	5.9
الألبـان ومنتجاتهـا	8,537	2,138	8,054	2,047	9,473	2,358	10,202	2,377	2.6	1.5	7.7	0.8
البـيـض	59	103	73	91	70	96	69	101	2.3	0.3-	1.4-	5.2
الأسماك	240	295	409	491	499	507	396	484	7.4	7.3	20.6-	4.5-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2003.

(1) بالألف رأس.

تابع ملحق (10/3) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1995 و2000-2002)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	1995		2000		2001		2002		نسبة التغير%(95- 2002)		نسبة التغير%(2001- 2002)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــــي	**7,991**	**4,469**	**7,230**	**3,690**	**7,193**	**3,519**	**8,427**	**4,118**	**0.8**	**1.2-**	**17.2**	**17.0**
الحبوب والدقيق	3,184	435	1,559	322	1,955	356	2,249	459	4.8-	0.8	15.0	28.9
البطاطس	641	163	354	78	388	72	484	93	3.9-	7.7-	24.7	29.2
سكر خـام	180	80	233	58	156	48	105	33	7.4-	11.9-	32.7-	31.3-
بقوليـات	117	47	78	52	104	54	84	45	4.6-	0.6-	19.2-	16.7-
البذور الزيتية	154	101	270	169	236	127	250	171	7.2	7.8	5.9	34.6
زيـوت نباتيـة	417	549	434	448	388	334	360	288	2.1-	8.8-	7.2-	13.8-
خضـــر	1,193	574	1,460	503	1,441	501	1,769	556	5.8	0.5-	22.8	11.0
فاكهـة	1,213	905	1,584	709	1,404	685	1,784	732	5.7	3.0-	27.1	6.9
أبقار وجاموس (حية)[1]	113	25	76	19	75	19	77	19	5.3-	3.8-	2.7	0.0
أغنام وماعز (حية)[1]	4,359	218	6,071	321	3,774	186	6,549	553	6.0	14.2	73.5	197.3
لحـــوم	59	111	52	88	33	60	47	66	3.2-	7.2-	42.4	10.0
الألبـان ومنتجاتهـا	270	56	570	200	486	253	652	243	13.4	23.4	34.2	4.0-
البـيـض	20	21	15	15	12	12	15	14	4.0-	5.6-	25.0	16.7
الأسماك	543	1,184	621	708	590	812	628	846	2.1	4.7-	6.4	4.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2003.

(1) بالألف رأس

ملحق (11/3) : التجارة الزراعية العربية البينية

أ- الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية والصادرات البينية الزراعية العربية من إجمالي الواردات والصادرات الزراعية
(2002-2000)

	الواردات البينية			الصادرات البينية		
الدولـــــة	2000	2001	2002	2000	2001	2002
مجموع الدول العربية	**9.1**	**9.5**	**9.7**	**22.2**	**29.1**	**46.9**
الأ ر د ن	13.8	18.5	21.4	76.1	80.9	77.1
الإمـــارات	12.4	-	-	3.6	-	-
البحريـــن	28.9	35.0	18.4	29.8	25.8	14.4
تونـــس	3.8	5.8	4.8	13.8	17.0	25.5
الجزائـــر	0.5	0.8	3.9	4.2	1.7	20.4
الســـودان	3.9	11.6	9.1	56.8	48.0	72.1
ســـورية	11.9	8.0	12.0	54.6	63.0	73.4
عُمـــان	13.3	24.2	18.3	9.0	24.4	24.3
فلسطيـــن	-	-	1.0	-	21.4	70.6
قطـــر	15.5	18.8	-	1.9	2.4	-
الكويـــت	-	20.6	-	-	38.2	-
لبنـــان	11.7	12.9	-	54.3	48.4	-
ليبيـــا	-	0.0	0.0	-	31.3	15.6
مصـــر	2.0	3.6	3.4	81.1	31.4	28.3
المغـــرب	2.4	1.3	-	5.6	6.8	-
موريتـانيا	-	-	-	-	1.3	-
اليمـــن	31.3	19.9	39.1	90.0	52.9	66.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

ب- مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة التجارة البينية الزراعية العربية (نسبة منوية)
(2002-1999)

	1999	2000	2001	2002
مجموع الدول العربية	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
الأ ر د ن	7.2	10.7	13.9	16.4
الإمـــارات	12.7	12.6	غ.م	غ.م
البحريـــن	3.2	4.8	5.6	3.6
تونـــس	4.8	4.6	7.1	8.6
الجزائـــر	1.1	0.6	0.9	4.3
الســعودية	19.6	غ.م	غ.م	غ.م
الســـودان	14.0	4.9	5.5	9.8
ســـورية	8.5	12.1	12.4	23.1
عُمـــان	غ.م	12.2	14.5	9.0
فلسطيـــن	غ.م	0.3	0.2	1.4
قطـــر	2.0	3.1	3.9	غ.م
الكويـــت	7.2	8.9	9.4	غ.م
لبنـــان	4.1	6.4	7.9	غ.م
ليبيـــا	1.2	0.3	0.0	0.0
مصـــر	8.2	8.1	8.6	9.6
المغـــرب	1.6	2.7	3.0	غ.م
موريتانيا	غ.م	0.1	0.1	غ.م
اليمـــن	4.6	7.8	6.9	14.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.

ملحق (12/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (1995 و2000-2002)

(مليون دولار)

	1995	2000	2001	2002	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية 2001-2002 %	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية 1995-2002 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 1997 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 1998 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 1999 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 2000 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 2001 %	نسبة الاكتفاء الذاتي 2002 %
الإجمـــالي	**12,341**	**13,905**	**14,726**	**14,704**	**0.1-**	**2.5**						
الحبوب والدقيق	5,942	6,378	7,554	7,412	1.9-	3.2	54.9	56.7	50.1	46.4	49.7	48.2
(القمح والدقيق)	2,870	2,752	3,856	3,796	1.6-	4.1	50.7	51.7	50.4	46.0	48.2	46.4
(الشعير)	745	956	772	847	9.7	1.9	38.1	50.0	32.8	21.2	44.9	39.0
(الأرز)	936	1,120	1,102	859	22.1-	1.2-	73.4	72.9	77.0	67.8	66.2	74.8
(الذرة الشامية)	797	1,323	1,350	1,520	12.6	9.7	51.6	48.7	36.8	38.5	39.5	36.4
البطاطس	88	92	96	148	54.2	7.7	98.7	99.0	100.5	98.3	98.4	97.8
سكـر (مكرر)	1,190	1,163	1,390	1,377	0.9-	2.1	29.1	34.5	33.4	37.8	33.9	32.6
بقوليـات	359	414	352	378	7.4	0.7	75.8	80.4	68.2	57.6	61.1	61.5
زيـوت وشحوم	1,554	1,101	1,158	1,326	14.5	2.2-	52.0	41.4	43.6	45.6	39.3	39.6
الخضـراوات	120	265	244	195	20.1-	7.2	98.5	98.6	98.8	99.2	99.0	99.7
الفواكه	31	285	591	476	19.5-	47.8	96.5	96.1	98.2	97.3	95.5	96.2
لحـوم	977	1,439	1,498	1,583	5.7	7.1	84.4	83.6	85.8	85.9	85.7	85.4
الألبان ومنتجاتها	2,082	1,914	2,105	2,135	1.4	0.4	70.7	70.5	71.6	71.5	68.9	68.4
البيـض	82	64	43	36	16.3-	11.1-	96.9	96.3	97.0	96.8	97.4	98.1
الأسمـاك	889-	252-	305-	362-	18.7	12.1-	103.9	101.8	106.6	108.4	102.7	107.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003.